H
330.95692
F157h

عدنان فحص

حول قضايا التنمية في لبنان

- ١ -

B. U. C. LIBRARY
15 FEB 1979
RECEIVED

LAU LIBRARY BEIRUT

LAU LIBRARY BEIRUT

المقدّمة

هذا البحث هو دراسة اولية اقتصادية اجتماعية ، واقعية من حيث ارتباطها بالواقع في عرض المجتمعات اللبنانية الواقعة في نطاق التخلف ، مع الاتجاه للاخذ بالتطلعات الاقتصادية الحديثة ومقارنتها بواقع البلد ومتطلباته في مجال التنمية .

الفصل الاول والثاني يعالجان قضايا السكان ورأس المال المتوفرة بشكل عام مع المقارنة بالواقع اللبناني علما بأن اكثر الاحصاءات المتوفرة تعود الى فترة ما قبل الاحداث ولن نستطيع ان نحكم على المرحلة الحالية قبل مرور مدة من الزمن وتوفر الاحصاءات الضرورية .

بخصوص الفصل الثالث والرابع (أضواء على تنمية المناطق المتخلفة) سنعرض بعض الافكار والمشاريع النابعة من واقع المناطق وهي معروفة جيدا لدى المطلعين والاخصائيين ولكنها قد لا تكون دقيقة أو مفصلة لدى الاكثرية من أبناء هذا الوطن (مشروع الليطاني مثلا) .

... الى هذه الاكثرية التي تعاني من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية على صعيد الانماء أسوق هذه الملاحظات الاقتصادية والاجتماعية (١) وهنا لا بد من الاشارة الى بعض النواحي التالية :

أولا ـ هناك بعض الامور تحتاج الى شيء من التفصيل وتأمل ان تكون الظروف العامة مواتية في المستقبل تساعد لمثل هذه التفصيلات وتحليلها للوصول الى نتيجة ايجابية .

ثانيا ـ آمل ان أتمكن من تسمية الاشخاص والخبراء اللبنانيين في المستقبل . ولا يسعني في الختام الا ان أشكر الاصدقاء والاخوان الذين شجعوا وساهموا بملاحظاتهم ، واعدا أن تكون المرحلة المقبلة أكثر شمولا وصراحة ... في خدمة وطننا الغالي لبنان .

٢٣ تشرين الثاني ١٩٧٧

المؤلف

(١) الملحق « النقابات ودورها » يستعرض الدور الاقتصادي والاجتماعي للنقابات .

LAU LIBRARY BEIRUT

الفصل الاول

قضايا السكان والتوسع الديموغرافي (السكاني)

١ ـ نظرة عامة :

يعتقد فريق من علماء الاقتصاد « بأن العامل الصعب هو في رفع مستوى الحياة لشعب يتزايد بنسبة ١ر٥ بالمئة . فالحد اللازم لتحقيق تقدم ضئيل هو ٢ بالمئة كزيادة في الانتاج ، وهذا يستغرق وقتا طويلا يزيد على مائة عام لمضاعفة الدخل القومي ومستوى الحياة الاقتصادية . وهذه النسبة المحدودة من زيادة الانتاج في السنة يتطلب تطوير مشاريع التربية وخاصة المهنية ، والمشاريع ذات الخدمة العامة ، بالاضافة الى توظيفات رأس المال لزيادة الطاقة الانتاجية وتطوير بعض المفاهيم بالنسبة الى الافراد والمؤسسات ، وسوف يكون أصعب منالا تحقيق زيادة في الانتاج العام تعادل ٣ بالمئة لبلد يتزايد بنسبة ٢ و ٢ر٥ بالمئة من السكان . فزيادة الانتاج ٤ بالمئة في الولايات المتحدة الاميركية في أوائل هذا القرن كانت الحد الاقصى الذي وصلت

اليه الولايات المتحدة الاميركية على الرغم من الاستثمارات الضخمة والمفاهيم العقلية المادية والعلمية التي تساعد عملية التصنيع » (١) ٠

فقضية التوسع تعتبر خطيرة في بعض الدول الفقيرة ويعتبرها البعض سبب تجميد رفع مستوى الحياة بالنسبة الى الفرد ٠ ففي الهند تتزايد بنسبة ١٫٢٥ بالمئة في السنة ، ويكون الموضوع اكثر تعقيدا وصعوبة بالنسبة الى الدول التي تتوسع ديمغرافيا بنسبة ٢ بالمئة في السنة ، اذ ان العقبة الكبرى لرفع مستوى الانتاج هي قضية رأس المال والتوظيفات التي تقل عن ٥ بالمئة في بعض الاحيان ٠ وقد يختلف الوضع في حال وجود استثمارات تعادل ١٠ الى ١٢ بالمئة بحيث يمكن زيادة الانتاج بالنسبة الى الفرد وتجاوز الحلقة المفرغة للفقر ٠

والثابت ان هناك علاقة بين زيادة الانتاج وزيادة السكان في حالة استغلال واسع لمصادر الثروة الطبيعية الموجودة ، والاستفادة من مبدأ التخصص والتفوق في مجال الانتاج الزراعي والصناعي ، بحيث تجد الدولة نفسها بحاجة الى مزيد من الايدي العاملة والخبرات الفنية لاستثمار كافة الطاقات الاقتصادية ٠

نلاحظ ، في عصرنا الحاضر ، ان البلدان المتخلفة تبلغ فيها نسب الوفيات في بعض الاحيان بمعدل ٤٠ بالالف وخاصة

(١) التنمية الاقتصادية ـ أ ـ لويس ـ جامعة مانشستر ٠

بالنسبة للاطفال والاولاد ! اذ ان نسبة الوفيات تعادل نصف النسبة المذكورة أعلاه قبل بلوغ سن العاشرة يضاف الى ذلك ان نسبة الولادة تختلف من بلد الى آخر ، ففي دول اوروبا الغربية لم تتجاوز النسبة ٣٥ بالالف علما ان النسبة كانت في آسيا وافريقيا تتجاوز الاربعين بالالف ٠

بالنسبة للنساء العازبات تشير « بعض الاحصاءات ان نسبة ١ بالمئة من النساء العازبات من سن الخامسة والاربعين في الهند تقابلها نسبة ٢٦ بالمئة في ايرلندا ٠ وفي بعض البلدان الاوروبية تقدر النسبة ما بين ١٥ و ٢٠ بالمئة بين النساء العازبات ٠ وهنا لا بد من الاشارة بأن سكان الهند وبعض الدول الافريقية ازدادت في نصف القرن الماضي بنسبة ١ بالمئة بحيث تتوافق النسبة والحسابات التي تستدل منها بأن نسبة الولادة تعادل حوالي أربعين بالالف ونسبة الوفيات ٣٠ بالالف (١) » ، علما بأن التطور الطبي وتطبيق ميادين الصحة العامة لمحاربة الامراض والاوبئة وتعميم الخدمات الصحية وتطور الطب الوقائي ساعد في اوروبا على حصر نسبة الوفيات والامراض كذلك في بعض الدول النامية التي أخذت بتطبيق المبادىء ذاتها يمكن ان تنخفض نسبة الوفيات الى ١٠ بالالف نتيجة تقدم الطب والوقاية الصحية في خدمة الوطن (٢) ٠

(١) أ ـ لويس ٠
(٢) نفس المصدر السابق ٠

LAU LIBRARY BEIRUT

لقد تساءل بعض العلماء عن مدى كفاية الأرض الزراعية لتغذية مجموع البشر على الكرة الارضية في المستقبل فتوصلوا الى استنتاج خلاصته بأنه في حال استغلال جميع الاراضي الصالحة على الكرة فان الانتاج الزراعي يكفي حوالي عشرة مليارات من البشر .

لقد اعتبر البعض بأن التوسع السكاني يحد من طاقات الانتاج ويخفضها بالنسبة لحاجات الفرد من السكان ما عدا حالة وجود رأسمال كاف لاستغلال مصادر جديدة للطاقة والانتاج . ففي هذه الحالة تعتبر اليد العاملة الاضافية ضرورية لمشاريع الانماء ، علما بأنه في ازدياد السكان قد تضطر الدولة في المجال الزراعي لاستغلال اراض جديدة أقل خصوبة ، واستغلال الحد الاقصى بواسطة الاساليبالزراعية الحديثة من الاراضي الخصبة الموجودة وهذا ما يسميه البعض بمبدأ الانتاج المتناقص، « هذا المبدأ في الانتاج قد يطبق على الانتاج الزراعي دون الانتاج الصناعي الثقيل والمنتجات الكيمائية وصناعة التعدين حيث نرى بعض البلدان الصناعية ترحب بزيادة السكان لاستغلال مطلق الطاقة الانتاجية » .

٢ ـ السكان : توزيع واحصاءات ...

لقد اوكلت الجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة عام ١٩٦٢ الى الحكومات في البلدان الاعضاء مسؤولية اتباع سياسة توسع سكاني ينسجم وواقع التقدم الاقتصادي والاجتماعي . ولقد كانت الهند اول دولة تبنّت برامج لتنظيم الاسرة للحد من تزايد

السكان الهائل ، يضاف الى ذلك بأن الصين حددت سن الزواج بـ ٢٥ عاما لتحديد النسل وتحقيق نسبة متوازنة بين التوسع الديمغرافي والموارد الطبيعية .

أما في لبنان فان الاحصاءات تشير بأن ٤٣ بالمئة من السكان (١) هم دون ١٤ سنة ، وان نسبة ٢٧ بالمئة يشكلون القوة الانتاجية للبلد وان نسبة ٣٥ بالمئة من النساء أو تزيد أمية . ويعتبر بعض الاخصائيين بأن العائلات الكبيرة العدد والفقيرة معرضة للوقوع في سوء التغذية التي قد تؤثر على القدرة الفيزيولوجية والذهنية للطفل .

فهناك من يربط بين البطالة والخصوبة أي ان ارتفاع الخصوبة وازدياد عدد الشبان العاطلين عن العمل يحول دون توفير فرص عمل جديدة . هذا الرأي قد لا يطبق في حالة وجود موارد طبيعية واستغلال علمي حديث لها ، والافادة من التكنولوجيا المعاصرة التي تساعد على استيعاب العناصر الجديدة وتوفير فرص العمل اللازمة لهم .

حول توزيع وتمركز الصناعة في المدينة تقول الاحصاءات بأن ٦٥ بالمئة من المصانع في بيروت وضواحيها ونسبة اليد العاملة في العاصمة وضواحيها حوالي ٦٨ر٢ كما ورد في الاحصاءات الصادرة قبل الاحداث وحوالي ٦٦بالمئة من الاجور العامة في

(١) قبل الاحداث .

LAU LIBRARY BEIRUT

لبنان دفعت لمنطقة التجمع الصناعي في العاصمة وضواحيها وكل هذا تبدو اقامة تجمعات صناعية في الريف والمناطق المتخلفة ضرورية لتخفيف الضغط عن العاصمة وتوزيع القوة العاملة في الريف وفي محيط مدن الريف .

ولعل اكثر ما يبدو ضرورة في المناطق المتخلفة ، معالجة الامراض السارية ، وأمراض الطفولة والخدمات الصحية والوقائية للتجمعات السكانية القائمة في ضواحي العاصمة والريف ، علما ان لكل مواطن ٨ر٠٦ ليرات لبنانية من موازنة وزارة الصحة عام ١٩٧٠ تشكل نسبة تتراوح ما بين ٥ر٦ و ٥ر٩ من الموازنة العامة . والاطباء المسجلون بلغ عددهم ٢٢٥٠ منهم ١٩٠٠ يمارسون المهنة بمعدل طبيب لكل ٢٣٠٠ نسمة وهي ٦٥ر٧ بالمئة في بيروت و ١٥ر٨ في جبل لبنان و ١٨ر٥ في المناطق الباقية ، أطباء الاسنان وعددهم ٤٩٢ بمعدل طبيب لكل ٦٠٠٠ نسمة (المؤتمر الوطني للسياسات السكانية ١٩٧٧) .

أما بالنسبة لحجم الاسرة في المناطق فتشير الاحصاءات الصادرة عن المؤتمر المذكور ان ١٣ بالمئة من الزوجات حملن عشر مرات واكثر ، وفي الجنوب تقدر النسبة بـ ٢٥ بالمئة و ٢١٪ الذين حملن ما بين ٧ و ٩ مرات وتقدر النسبة ٢٦ بالمئة في الشمال (المؤتمر الوطني للسياسات السكانية) .

وعلى هذا تبدو أهمية وجود جهاز متخصص في عملية توزيع السكان والمجمعات الصناعية على صعيد الارياف والمدن

LAU LIBRARY BEIRUT

الريفية بغية تجنب الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية التي تقع على مبدأ التمركز السكاني في العاصمة والضواحي . كما ان أهمية التوزيع الجغرافي للخدمات الصحية والمراكز الصحية ورفع مستوى هذه الخدمات ، وتلازم المستشفيات الخاصة مع توزيع السكان ، علما بأن توفير التجهيزات اللازمة للمؤسسات التربوية في مدن الريف وسياسة التنمية الريفية التي تحقق توفير الدخل الكافي لابناء المناطق سوف تخفف من الاندفاع نحو العاصمة .

لا بد من الاضافة بأن نسبة تزايد السكان مرتفعة في البلدان النامية . وهذه مشكلة تواجهها بلدان العالم الثالث اذ ان التوسع الصناعي والزراعي السنوي قد لا يكفي لمواجهة التوسع الديمغرافي في بعض البلدان النامية كالهند ومصر مثلا .

فهناك محاولات عديدة تبذل لتحقيق نسبة تزايد السكان مثل تحديد النسل ، واستعمال الوسائل العلمية وتحديد سن الزواج ... الخ .

★★★

تشير الاحصاءات لعام ١٩٧٣ بأن نسبة الولادة تبلغ حوالي ٤٠ر٩ بالالف في الجزائر و ٢٦ر٥ بالالف في لبنان و ٤٧ر٥ بالالف في سوريا و ٤٣ر٢ بالالف في تونس . ومن باب المقارنة نورد بعض الاحصاءات التي نشرتها مجلة الحياة الدولية في انكلترا : بلغ مستوى الولادات ١١ر٩ بالالف في سنة ١٩٧٦

وهذا رقم لم يعرف خلال تاريخ البلاد وتبلغ حصة الاسرة البريطانية ٨ر١ طفل اي أقل بكثير مما هو ضروري لتثبيت عدد السكان • وفي فرنسا تقل نسبة الولادات باستمرار منذ خمس سنوات فمستوى الولادات ٦ر١٣ لكل الف شخص مقابل ٩ر١٦ في سنة ١٩٧٢ ، أما ايطاليا فقد بلغت نسبة الولادات ٨ر١٤ في سنة ١٩٧٥ مقابل ٥ر١٩ في سنة ١٩٦٤ وقدر عدد حالات الزواج من ٨ لكل ألف شخص في سنة ١٩٦٤ الى ٧ر٦ سنة ١٩٧٥ •

بالنسبة للوفيات فهي مرتفعة في البلدان النامية نظرا لعدم توفر العناية الصحية والتغذية الصالحة بالاضافة الى نقص عدد الاطباء والمستشفيات في معظم المناطق النائية فنسبة الوفيات في مصر تبلغ مثلا ٥ر١٢ بالالف ، السعودية ٧ر٢٢ بالالف ، سوريا ٣ر١٥ بالالف وفي لبنان ٥ر٤ بالالف (احصاءات عام ١٩٧٣) •

أما نسبة أمل العيش بعد الولادة فتشير الاحصاءات لعام ١٩٧٣ بأن متوسط العمر في الجزائر ٥١ سنة ومصر ٥٣ سنة ، ليبيا ٤٠ سنة ، السعودية ٣٥ سنة ، سوريا ٥٤ سنة ، أما في لبنان فتبلغ النسبة ٦٣ سنة ، وقد تصل النسبة في بعض الدول الاوروبية المتطورة الى حوالي السبعين تقريبا • أما بالنسبة لعدد الاطباء والمستشفيات فتختلف النسبة بين بلد وآخر ففي الجزائر يبلغ ٨٥٠٠ فرد لكل طبيب وعدد المرضى بالنسبة لكل سرير في المستشفيات ٢٩٥ وتبلغ في مصر ٢١٤٩ نسمة لكل طبيب وعدد

المرضى بالنسبة لكل سرير في المستشفيات ٤٧٠ ، وفي السودان بمعدل ٢٤٦٠٠ نسمة لكل طبيب وفي الحالة الثانية المذكورة أعلاه ١٠٠٨ بينما تبلغ النسبة في لبنان بمعدل طبيب لكل ١٣٠٠ نسمة و٢٥٠ عدد المرضى بالنسبة لكل سرير في المستشفيات (احصاءات عام ١٩٧٣) •

يستنتج من الدراسات العلمية قبل الاحداث بأن الشعب اللبناني فتي ، فـ ٤٢٪ منه ينتمون الى فئة العمر صفر — ١٤ و ٤ر٥٢٪ الى فئة ١٥ — ٦٤ سنة و ٥بالمئة فوق الـ ٦٤ سنة بينما توزع فئات العمر في اسوج كما يأتي ٥ر٢١ بالمئة ثم ٦٥ بالمئة ثم ٥ر١٣٪ ولكن تطور الاحداث الاخيرة وعمليات التهجير السكاني التي لا ترتبط بالتوسع السكاني والاقتصادي ، فرضت أوضاعا لا تتناسب والوضع السكاني في لبنان ، فقد ورد في دراسة حديثة لغرفة التجارة والصناعة في بيروت ما يلي : من أهم الاضرار على الصعيد العام الهجرة السكانية وما رافقتها من تهجير شملت ٤٠٪ من السكان خلال أشهر المحنة وما تزال العقبة الكبرى دون عودة هؤلاء المهاجرين تكمن في البنية الاقتصادية اللبنانية العاجزة عن تأمين فرص العمل المناسبة لهم •

بالنسبة الى قطاع البناء تشير الدراسة المذكورة الى عدد المهاجرين حوالي ١٣٠٠٠ عامل أي نحو ٣٠ بالمئة من الذين في هذا القطاع •••

أما قطاع الصناعة وهجرة العمال المهرة والاختصاصيين فان

LAU LIBRARY BEIRUT

الهجرة أصابت هذا القطاع بنسبة تتراوح ما بين ٦٠ و ٧٠ بالمئة من مجمل اليد العاملة المهرة أي نحو ٥٠٠٠٠ شخص .

على صعيد المهن الحرة ترك لبنان ١٦٨٠ مهندسا اي ما يعادل ٤٨٪ من مجموع المهندسين في لبنان ، والاطباء . الدراسة تقول بأن عدد الاطباء والصيادلة العاملين بـ ٣٢٠٠ شخص وينقسم الجهاز الطبي الى قسمين قسم ذي ثقافة فرنسية ومعظمه في المنطقة الشرقية ، ولم يهاجر الا قسم ضئيل منه وقسم ذي ثقافة انكليزية هو في معظمه في المنطقة الغربية ، ٥٠٪ من هؤلاء تركوا لبنان خلال الاحداث ويقدر عدد الأطباء الذين غادروا لبنان بـ ٥٠٠ طبيب . أما المحامون المتدرجون فقد بلغت نسبة الذين غادروا لبنان بنحو ٣٠ بالمئة وعدد الذين هاجروا منهم نحو ٤٠٠ شخص .

من خلال هذه الدراسة نستنتج أهمية الطاقات الانتاجية المهجرة الى الخارج على الصعيد الاقتصادي وقد ذكر بعض الاقتصاديين بأن التضخم والغلاء الذي يشكو منه اللبنانيون يعود في اكثريته الى هدر الطاقة الانتاجية وتشتيتها بالاضافة الى ان سوق العمل نتيجة التهجير السياسي أصبح سوقين ، سوف تتركز قيمة الاموال والصناعة وتفتقر الى العمال ، وسوق آخر تتوفر فيه الايدي العاملة دون رؤوس الاموال والمصانع .

ومن هنا تبدو ضرورة تعويض النقص في اليد العاملة الماهرة والعمال الاختصاصيين ضرورة اقتصادية وهذا لا يتم الا

بوضع سياسة ديموغرافية تنطلق من وضع خطة تعليمية وتربوية مرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية على غرار الدول المتطورة .

بقي علينا أن نستنتج مما تقدم ذكره الملاحظات التالية :

أولا : بالنسبة لتوزيع المؤسسات الصناعية في لبنان ، لا بد من اعادة التوزيع والتمركز الصناعي في المناطق ، وفي ضواحي مدن الريف وتخفيف الضغط الصناعي والسكاني عن مدينة بيروت وضواحيها حيث كانت تتمركز عام ١٩٧٠ حوالي ٧٠ بالمئة من الاجور في العاصمة وضواحيها ، في حين ان احدى المحافظات لا تزيد نسبة المؤسسات الصناعية فيها عن خمسة بالمئة وهذا يدفعنا للسؤال عن مصير فكرة ايجاد تجمعات صناعية في المناطق وتزويدها بالماء والكهرباء مع التسهيلات بغية ربط الفلاح بأرضه والعامل بمصنعه وتخفيف سيل المهاجرين والمهجرين عن العاصمة التي يتجمع فيها حزام البؤس دون تحقيق أدنى الشروط الاقتصادية والاجتماعية والصحية ...

ثانيا : لا بد من دراسة دورية للقوة العاملة في المناطق والبطالة ونقص العمالة والحرف الرئيسية وطريقة تطويرها لتركيز التنمية الريفية على ضوء حاجات وامكانات المناطق وخلق يد عاملة محلية مرتبطة بالارض وهذه المهمة تبدو في سلم الاولويات للتنمية الزراعية والصناعية في لبنان المستقبل .

ثالثا : تطوير سوق العمل الذي تتركز فيه اليد العاملة غير

LAU LIBRARY BEIRUT

المتخصصة وذلك بانشاء شبكة من المدارس المهنيــة الابتدائيــة والعالية بالاضافة الى الدورات السريعة والمكثفة لتخريج أيــد عاملة متخصصة ومهنيين مدربين لحاجات التعمير والتنمية .

رابعا : هجرة الطاقات والاختصاصيين والعمــال المهنيــين يعني نزيفا دائما في الطاقات المنتجة اذ يخشى البعض الوصــول الى مرحلة ــ اذا لم نكن قد وصلنا ــ مصانع دون عمال . ولا يمكننا الاستمرار في تصدير الانسان المنتج اقتصاديا ، بحيث تبقى القدرة الانتاجية عاجزة عن انتاج أفضل المستويات في غياب اليد العاملة الماهرة والمتخصصة .

وقد لوحظ ارتفاع نسبة العاملين في الاعمال المكتبية حيث بلغت النسبة حوالي النصف تقريبا كما تشير بعض التقديرات ، وحيث تركــزت الهجــرة علــى صعيــد القــدرات الانتاجية والاختصاصيين (١) ...

خامسا : على صعيد الاسكان ، لا بد من الاشارة الــى مناطق الاكواخ والابنية غير الصحية في ضواحي بيروت نتيجــة النزوح من الريف وتمركز الصناعة في مناطق قريبة من العاصمة ، واهمال تنمية المناطق المتخلفة التي تشجع الهجرة الى المدينــة يضاف الى ذلك الاسباب السياسية والامنية ... الخ ...

---

(١) تقديرات الهجرة السكانيــة والقدرات المنتجــة تعرض على سبيل الاطلاع نظرا لعدم وجود احصاءات رسمية ... التي ننتظرها بفارغ الصبر ...؟!

تشير احصاءات صادرة عن وزارة الاسكان بأن النقص في المساكن يبلغ حوالي (١١٠٠٠٠) مسكنا ، ناتجة عن الكثافة في السكان ، والمساكن القديمة المطلوب ابدالها لغاية عام ١٩٨٢ تبلغ حوالي ٥٠٠٠ مسكنا ، ويبلغ عدد المساكن التي لا يتوفر فيهـا مطبخ أو حمام أو مرحاض كما يأتي :

٦٢٠٠٠	مسكن من دون مطبخ
١٢٣٠٠٠	مـن دون حمـام
٤٥٠٠٠	مـن دون مرحـاض

ثم تتابع الدراسة ــ دراسة وزارة الاسكان ــ بأن حاجــة لبنان السكنية لغاية آخر العام ١٩٨٢ تبلـغ حوالي ٢٠٠ر٠٠٠ مسكن ، مع الايضاح أن تحسين المساكن لا يدخـل ضمن هـذا العدد . (وفي دراسة للوزارة بتاريخ ٧٧/١١/١٩ يقدر عـدد النازحين الى بيروت (٦٨٥) ألفا معظمهم مـن الجنوب وجبـل لبنان ٤٤٠ ألفا منهم الى العاصمة وضواحيها بحيـث ان نسبـة النازحين الى نسبة المقيمين هي ٨٠٪) .

نكتفي بهذه الفقرة من الدراسة الاحصائية علمـا بـأن الاوضاع السكنية للمهجرين تبقى بانتظـار الاحصـــاء ... والحـل ...!

وهنا لا بد من الاشارة الى فكـرة التجمعات السكنيــة الريفية والمدن الريفية المستحدثة وهذه الفكرة معروفة في البـلاد

LAU LIBRARY BEIRUT

المتطورة ولكنها ترتبط بالتنمية الريفية ورفع المستوى الاقتصادي للانسان المقيم في المناطق والتي سوف نتحدث عنها مفصلا في الفصول اللاحقة .

الاسكان

الاسكان في لبنان قضية مزمنة تضرب جذورها في عمق الوجود اللبناني منذ بدأت الهجرة من الريف الى العاصمة وتجميع الصناعات في مدينة بيروت والضواحي ، هذا عدا المشاكل الناجمة عن الحرب ، والتهجير ، والتموجات السكانية الداخلية ، وغير ذلك ..

وعلى الرغم من قيام مصرف الاسكان مؤخرا ، فان المشكلة تبدو ضخمة بحيث أنه من الصعب على ابناء الطبقة المحدودة الدخل ايجاد مسكن حديث وصحي يناسب أوضاعهم الاقتصادية الحاضرة .

نبدأ حديثنا عن بعض أعمال التخطيط والاسكان في فرنسا ، ثم نتابعه بعرض بعض الاحصاءات اللبنانية الصادرة عن وزارة الاسكان . ففي فرنسا ، مثلا ، تبلغ كثافة السكان أقل مما هي في الدول الصناعية الاوروبية (٥٢ر٦ شخصا في الكلم المربع مقابل (٦٧ ، ٦١) في المانيا الغربية (٥٥،٨٠) في بريطانيا (٥٤،٣٥ في ايطاليا) .

تملك فرنسا أراض طبيعية واسعة . فالمدن لا تشغل سوى نسبة ١٠ بالمئة من الأراضي الفرنسية . والريف يشكل أراضي

بنسبة ٩٠ بالمئة . وفي رأي الخبير الفرنسي « روش » ان الهجرة من الريف تعني أشياء كثيرة منها نقصان اليد العاملة في الزراعة ، وزيادة العمال غير الزراعيين في واقع الريف الفرنسي .

وقد لاحظ أحد الخبراء الفرنسيين بأن منازل الريف هي أقل تجهيزا من غيرها من المساكن الفرنسية (اكثر من نصف المساكن في الريف تنقصها التجهيزات الصحية على الاخص) وقد أشار الخبير الفرنسي ايفيس روش بأن تخطيطا سكنيا مناسبا للاراضي الفرنسية يمر بالدور المهم لاراضي الريف وتجهيزها بالمستوى الذي يعطي لابناء المناطق ظروف الحياة المرضية لهم ولجميع الفرنسيين .

وحاجات السكن تفرض البحث بالقضايا التالية :

١ ـ اختيار السكن ومكانه بالنسبة الى المدينة او الى مكان العمل والمدرسة ... الخ .

٢ ـ رغبات طالبي السكن بنوع المسكن وتجهيزه ومكان البناء .

٣ ـ تقديم منجزات التكنولوجيا في ميدان البناء والاسكان .

٤ ـ تشجيع التجديد والابتكار في نوعية المنازل المعدة للسكن .

LAU LIBRARY BEIRUT

نلاحظ مما ذكر الاهتمام بالتنمية في الريف وارتباط تخطيط المدن بالتنمية الريفية • وهذا يعود الى الارتباط القائم بين الريف والمدينة في تنظيم الاسكان ، وتحاشي خطر الانفجار السكاني •

لقد ركز مؤتمر « السكن والمستوطنات » التابع للامم المتحدة الذي عقد في كندا عام ٧٦ عن ضرورة الاهتمام بالريف من زاوية اقتصادية وزاوية سكنية لحل المشاكل السكانية ••• ففي البلدان النامية تقطن الاكثرية في الريف منعا لخطر تفريغ السكان من الريف ، والتضخم السكاني في المدن ••• الخ •

ومشاريع الاسكان في المدن ترتبط بالمستوى الاقتصادي للسكان في المدينة • فقضية الاسكان ترتبط بجذور الواقع الاقتصادي ، وتوزيع الثروة الوطنية ، والتفاوت الفادح بين مختلف المداخيل في الوطن الواحد •••

بالنسبة الى لبنان ، ورد في تقرير لوزارة الاسكان مقترحات عن برامج ومشاريع الاسكان لعام ٧٥ ـ ٧٦ ـ ٧٧ ، منها اعتبار لبنان بكامله وحدة سكنية واحدة ووضع التخطيطات في حقول الصناعة والعمل والمواصلات ، الحد من النزوح من الريف وازالة الاكواخ والابنية غير الصحية •••

على كل فالتطورات الجديدة فرضت على لبنان أن يهتم بقضية الاسكان لانها تهم الاكثرية الساحقة من المواطنين • وهذا يستوجب تدخل الدولة لصالح سياسة اسكان مستوحاة من

التقديرات التي تشير الى حاجة لبنان لحوالي ٤٤٨ الف وحدة سكنية لعام ٢٠٠٠ (تقديرات وزارة الاسكان) •

ويهمنا الاشارة الى بعض الافكار التالية :

أولا ـ ضرورة انشاء مدن سكنية ريفية خارج بيروت لتخفيف الضغط عن العاصمة ، وتبدو فكرة انشاء تجمعات صناعية في الريف اللبناني وتوزيع الصناعة في كافة المناطق اللبنانية ، وايجاد فرص عمل جديدة لابناء المناطق فكرة سليمة • ومن الممكن اقامة تجمعات سكنية تبعد حوالي ٢٠ ـ ٣٠ كلم عن العاصمة لاسكان ذوي الدخل المحدود الذين يرتبط عملهم وحياتهم اليومية بالعاصمة • وتعالج بعض الدول المتطورة المواصلات بين الريف والعاصمة بالاوتوسترادات لتسهيل المواصلات ، واستعمال القطار السريع ، للسرعة وتنظيم الوقت في العمل ، علما بأن المدن السكنية الحديثة تحوي المدارس والملاعب والمطاعم ودور السينما والمسارح والمستشفيات وجميع ما يحتاجه المواطن •••

ثانيا ـ اضطلاع الدولة بتأمين المساكن لافراد الطبقة العاملة والموظفين وخاصة في الحالة الحاضرة بعد ان توقف قطاع البناء عن العمل تقريبا ، والتحركات السكانية الداخلية ، واعمال التدمير التي لحقت ببعض المناطق في العاصمة بفعل الاحداث ••• الخ •

LAU LIBRARY BEIRUT

لقد انشىء بنك الاسكان وهو في نظرنا خطوة ولكنهـا تحتاج الى خطوات مساعدة اضافية مثل اقامة مصنع بمشاركة الدولة بغية انتاج مواد مصنوعة ونصف مصنوعة لبناء وحدات سكنية وانتاج وحدات سكنية تامة مع التجهيزات اللازمة لتشييدها في مناطق ريفية خارج العاصمة ، حيث أسعار الاراضي أقل بكثير مما هي عليه الآن في بيروت .

هذه فكرة وليست حلا لمشكلة يعاني منها لبنان الشيء الكثير . وتتراوح باقي الافكار المطروحة سابقا حول تشجيع التعاونيات السكنية ، وتقديم قروض عينية لابناء العاصمة والضواحي ، وهذه القروض تشمل مواد بناء وأدوات وتجهيزات وضمان رقابة الدولة في استعمالها .. الخ .

ثالثا ــ ايجاد هيئة مخططة تضم الاختصاصيين لتحديد المناطق في الريف وفي ضواحي مدن الريف لاقامة تجمعات صناعية وزراعية اي ربط تصميم المدن المستحدثة في الريف بمشاريع صناعية وزراعية تحقق الاكتفاء الذاتي لابناء التجمعات السكنية الجديدة ...

وسوف نذكر في الفصول اللاحقة أهم المشاريع التي تساعد على تطوير التنمية الزراعية في المناطق المتخلفة .

الفصـل الثانـي

حول قضية رأس المال

لا شك بأن النسبة التي تسمح بتحديد قوة التنمية لبلد ما هي نسبة الدخل المعد لتركيز طاقة انتاجية جديدة ، فزيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد والمؤشرات لزيادة هذه النسبة يمكن ان تتحقق اعتمادا على الاهمية الخاصة لرأس المال المستثمر في القطاعات الصناعية والزراعية وقطاع الخدمات . فالبلدان النامية يمكن ان تعتبر ذات انتاجية أقل بالنسبة لرأس المال أو بتعبير أفضل ان الطاقة الانتاجية هي أقل مما هي عليه في البلدان المتطورة نظرا للتطور التكنولوجي فيها وتقدم العلوم التي تزيد من انتاج الاستثمارات .

ورأس المال هذا ، قد يكون في متوسط الانتاج عندما يسعى لادخال تقنية جديدة ، ويكون أفضل انتاجا عندما يضع في حسابه خامات جديدة ومصادر جديدة أفضل من السابق . والبلدان النامية تشكو من كيفية الاختيار والتركيز لقضايا

LAU LIBRARY BEIRUT

الاستثمار نظرا لنقص المسح العلمي لطاقات البلد ، بالاضافة الى نقص الخرائط العلمية الصحيحة للخامات ومصادر الطاقة واستعمال الوسائل الحديثة في الزراعة والتصنيع الزراعي ، وعلى هذا نجد ان ٦٠ الى ٧٠ بالمئة من البلدان النامية تشتغل بالزراعة لكي تغذي مجموع الشعب بينما تكفي نسبة ١٢ ــ ١٥ بالمئة في البلدان المتطورة •

« وقضية حجم رأس المال في عملية الاستثمار يرتبط بالتوسع السكاني السنوي • لنأخذ مثلا أ ان استثمارا سنويا صافيا يمكن ان يحقق حوالي ١ر٢٥ بالمئة زيادة في الدخل القومي • هذه النسبة قد تكون نسبة التوسع الديمغرافي لهذا البلد ، وهذا يعني امتصاص التوسع الديمغرافي لنسبة زيادة الدخل • اعتمادا على هذا المثل يتوجب على البلد النامي كي يرفع مستوى الحياة بنسبة حوالي ١ر٥ ــ ٢٪ ان ترتفع نسبة الاستثمارات من ٤ ــ ٥ بالمئة الى نسبة ١٢ بالمئة من الدخل القومي (١) » • وعادة خلال المراحل الاولى للتنمية الاقتصادية فالقطاع الذي يحتاج الى رأسمال بشكل اولي هو قطاع الاشغال والخدمات العامة ، ثم قطاع البناء ، وتليهما الزراعة والصناعات وقطاع الخدمات على أساس النسبة المقترحة من أحد العلماء الاقتصاديين ، وهي التالية :

بناء مساكن ٢٥ بالمئة ــ اشغال وخدمات عامة ٣٥ بالمئة ــ زراعة وصناعة ٣٠ بالمئة ــ خدمات اخرى ١٠ بالمئة •

(١) أ ــ لويس •

تبقى قضية التوازن بين الاستثمار والادخار في عمليات التمويل • وقد تحتاج الدولة الى بناء شبكات للري ، والطاقة والمصانع والمدارس والمستشفيات • ومع هذا ينقصها المال المعد للاستثمار ، وقد تستوجب البرامج بعض الاستثمارات العامة بحوالي ١٢ بالمئة من الدخل القومي ، ونسبة الادخار لا تتجاوز ٤ ــ ٥ بالمئة • في هذه الحال يفكر البعض بخلق عملة تغطي الفرق الحاصل بين الادخار والاستثمار ، الا ان عند تطبيق هذا التدبير الاستثنائي محاذير التضخم تبقى واردة •

يمكن في حالة واحدة زيادة كمية النقود بدون تضخم وارتفاع للاسعار في جميع مرافق الاقتصاد هي عندما يكون الانتاج في حالة توسع مع استثمار أراضي وخامات جديدة منتجة • وعلى الرغم من ذلك تبقى النسبة في الزيادة المعدة للاستثمار محدودة « فلو افترضنا بأن زيادة نسبة السيولة ارتفعت ٢ بالمئة في العام ، يبقى الاستثمار الذي يمكن تمويله بهذه الطريقة بدون خلق ضغوطات اقتصادية لا تزيد عن نسبة واحد بالمئة من الدخل القومي » (١) •

وهناك حالة يقول بها بعض الاقتصاديين ، هي ان تستعمل الدولة العاطلين عن العمل في بناء الجسور والسدود وأقنية الري• هؤلاء العمال الجدد يحملون أجورهم لشراء الحاجات والسلع

(١) نفس المصدر السابق •

LAU LIBRARY BEIRUT

الاستهلاكية من السوق • ففي هذه الحالة لا بد من حصول تضخم في الاسعار ، ولا بد أيضا من زيادة ارباح العمال لمعادلة الاسعار الجديدة • وقد يبقى التعادل قائما بين الاسعار عندما تخفض الدولة الارباح وتقدم بدلا عنها سندات دين أو أسهم غير قابلة للتداول بحيث تحدّ من التضخم المالي •

ففي حالة رفع مستوى الاجور والفوائد لا بد من زيادة القوة الانتاجية في السلع الاستهلاكية ومعادلة النسبة المرتفعة في الاجور ••

تبقى خطورة التضخم عندما تستمر الاسعار في الارتفاع بصورة متمادية ، وعندها يفقد الشعب ثقته بالعملة الوطنية •

وهنا لا بد من ذكر بعض الدول المتطورة بأن « ٣٥٪ (٢) من الاستثمارات الخام ، اي ما يعادل ٧ بالمئة من الدخل القومي الخام ، مستغلة • الاشغال والخدمات العامة تشغل نسبة ٢ الى ٣ بالمئة من الدخل الوطني • (طرقات — مرافىء — مدارس — مستشفيات وأبنية عامة) ، و ٤ الى ٥ بالمئة تبقى للمشاريع التي تؤمن الخدمات العامة ، سكة الحديد ، النقليات البرية ، التلفون ، الكهرباء ، الخ » •••

وفي حالة تمويل برامج بواسطة الضريبة والادخار في

(٢) نفس المصدر .

الداخل يعتقد بعض الاقتصاديين بأن ميزان المدفوعات قد يتعرض لضغط يزيد أو ينقص تبعا للظروف • فلكي لا يصاب الاقتصاد بتضخم داخلي ، كما يقول هؤلاء ، يجب ان تغطى بالعملة الصعبة لشراء التجهيزات من الخارج ، وعلى الانتاج من مواد وسلع استهلاكية ان يكون معدا لتصحيح المداخيل المستعملة محليا •

يبقى الاتجاه الاساسي لرأس المال هو تمويل البرامج الانمائية في جميع المجالات الاقتصادية وخاصة اقامة توازن بين الزراعة والصناعة ، بين الانتاج المعد للاستهلاك والانتاج المعد للتصدير ، توازن يخدم الحاجات والاجيال الطالعة من الشعب ، فيمكّن المواطنين من بناء منازل جديدة ، ومؤسسات ثقافية ومهنية وطرق جديدة ، وخلق مراكز صناعية في الاماكن المتخلفة يمكن ان تصبح نواة لتجمعات صناعية في المستقبل •

بلدان العالم الثالث

لقد حددت الامم المتحدة عام ١٩٦٠ (٠ر٧) من الدخل القومي العام نسبة مساعدة الدول الغنية للدول الفقيرة خلال عشرين عاما وبالرغم من هذه النسبة المحدودة فان معظم المساعدات تذهب بشكل مساعدات غذائية او لشراء هذه المواد او لدعم أنظمة معينة • وقد اقتصرت معظم المساعدات على الانواع الغذائية، بالاضافة الى قسم من هذه الدول التي تتلقى مساعدات قوية يستنزف الدفاع قسما منها يعادل ٤٠ بالمئة من الميزانية •

LAU LIBRARY BEIRUT

وهناك دول من العالم الثالث تضخمت ديونها بحيث ينوء دخلها القومي تحت وطأة هذه الديون • ولا يمكن أن نستثني من ذلك الا الدول البترولية التي تتمتع بمصادر بالغة الاهمية من رأس المال والدخل القومي الهائل • وقد يكون هناك من سبيل ، بالاضافة الى القروض الخارجية والمساعدات ، الا وهو توظيف المداخيل والادخارات الداخلية في استثمارات منتجة • وقد نجحت بعض البلدان في وضع وتطبيق برنامج للتنمية الزراعية نظرا للخامات الجديدة من الاراضي الصالحة للزراعة ، ونجحت بلدان أخرى في بعض مجالات التقدم الصناعي ، كما فشلت بلدان عديدة في طريق التصنيع دون ان تدري بأنه يخلق أعمالا محدودة ويأخذ وقتا قبل ان يكون قادرا على تلبية جميع الحاجات بسرعة • وهناك دولة ركزت على التنمية الريفية ونجحت بعض الشيء في ظل ظروف حياتية صعبة • (لوموند ـ بيير دروين) •

اما بالنسبة للبنان الذي يعاني من قضية التمويل في الوقت الحاضر بانتظار المساعدات الشقيقة والقروض من المؤسسات الدولية والمساعدات الخارجية فيبدو من المفيد الاعتماد في المستقبل على البنوك المتخصصة للقطاعات الاقتصادية ، كبنوك التنمية الريفية المختصة بدراسة وتمويل لمشاريع التنمية في الريف ذات الفائدة الاقتصادية وانشاء صندوق الادخار الوطني بفائدة تشجيعية ودعوة المغتربين والمؤسسات المالية للاكتتاب والمشاركة في دعم الصندوق الذي يختص بدراسة وتمويل المشاريع الانمائية المنتجة • (فكرة انشاء مؤسسات مالية متخصصة في

تنمية قطاعات اقتصادية هي فكرة معروفة في البلدان الغربية المتطورة بغية تمويل قطاعات محددة •• مثل تنمية تجارة التصدير الخارجية ، تنمية الصناعات الريفية تنمية قطاع الاسكان •• الخ) •

بالاضافة الى وسائل التمويل التي تعتمدها الدولة لتمويل المشروع الاخضر واستصلاح نسبة كبيرة من الاراضي الصالحة للزراعة في فترة زمنية محددة على ان يكون الانتاج محددا ما بين ٦ أشهر وسنة • بهذه الطريقة تستطيع الدولة تمويل عمليات انتاجية سريعة في فترة محددة دون التعرض للتضخم المرتفع ودون النظر الى مصدر التمويل وطريقته الاقتصادية كاستثناء خاص بالعمليات ذات الانتاج السريع يسمح به بعض العلماء في الشؤون الاقتصادية ، علما بان تقديرات أحد الخبراء تشير الى ان الاراضي المستصلحة بنسبة ١٧٠ ألف هكتار (١) تزيد الدخل القومي بحوالي ٢٠٠ مليون ليرة وان التكاليف تستعاد بمدة تقدر بحوالي سنتين تقريبا (٢) •

نضيف الى ذلك بان تقديرات بعض الخبراء تشير الى وجود اكثر من مليار و ٢٠٠ مليون ليرة مجمدة في بعض المصارف يمكن ، في حال توفر الدراسات اللازمة للمشاريع الانتاجية ، ان تكون مصدر من مصادر التمويل •

(١) وهي تشكل الاراضي القابلة للاستصلاح حسب الدراسات العلمية .

(٢) ندوة ابحاث مؤتمر انماء الشمال .

LAU LIBRARY BEIRUT

اما بالنسبة لمساعدات الدول النفطية (أوبيك) فتشير الاحصاءات الصادرة عن صندوق النقد الدولي بان النسبة المئوية من مجموع المساعدات الموعودة والتي نفذت بين عام ١٩٧٣ وحزيران ١٩٧٥ تبلغ حوالي ٤ر٤١ بالمئة في السعودية و ٧ر٥٩ في الكويت و ٢٨ بالمئة في الجزائر و ٩ر٤٣ بالمئة في ليبيا ...

أما المجموع العام لمساعدات دول اوبيك للدول النامية فقد بلغ بين عام ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤ المبلغ المدفوع (١ر٢٦٧٢) مليون دولار . والنسبة المئوية من مساعدات اوبيك الثنائية للدول العربية بين عام ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤ تبلغ حوالي ٨٩ بالمئة من المجموع العام لمساعدات اوبيك للعالم . ومن المؤسسات العربية للمساعدة نذكر الصندوق الكويتي للانماء الاقتصادي العربي ورأسماله مليار دينار كويتي ، ثم الصندوق السعودي للانماء ورأسماله ٨ر٢ مليار دولار .

ان المؤسسات العربية الدولية للمساعدة نذكر منها الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، صندوق النقد العربي الذي تأسس في نيسان ١٩٧٦ ورأسماله مليار دولار .

اما في لبنان فقد سيطرت المصارف الاجنبية حسب تقدير بعض الخبراء ما بين عامي ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ على حوالي ٨٠ بالمئة من الودائع الموجودة في المصارف بواسطة شراء رخص عدد من

الودائع الموجودة في المصارف اللبنانية والمشاركة في رأس المال .

والملاحظ ان استثمارات المصارف الاجنبية تتجه نحو اوروبا الغربية والولايات المتحدة . فقد بلغت ، حسب احصاء ١٩٧٤ ، مجموع الالتزامات الخارجية للمصارف التجارية ٢٠٢٧ مليون ل.ل. في حين ان الموجودات الخارجية لهذه المصارف بلغت حوالي (٣٩٨٠) مليون ل.ل كما لوحظ بان المصارف الاجنبية الى جانب اهتماماتها الاساسية للاستثمار وتوظيف الاموال خارج لبنان ، تهتم بتمويل تجارة الاستيراد الخارجية التي تهم مالكيها الاجانب .

وعلى هذا يرى البعض ضرورة وجود تشريع يلزم المصارف الاجنبية باستثمار وتوظيف قسم من اموال المقيمين ومدخرات المغتربين اللبنانيين ، كما يمكن الزام شركات التأمين والاستثمار بتوظيف قسم محدد من مدخرات اللبنانيين في السندات العامة والقروض الحكومية وغيرها ...

ويعتمد هذا الرأي على مبدأ تنمية السوق المالية ، وخلق ركيزة اساسية لوسائل الادخار والتوظيف في السندات الحكومية، علما بانه يجوز للمصارف ـ في حال السماح لها ـ ان تستبدل قسما من ودائعها لدى المصرف المركزي (سندات حكومية) لقاء توجيه كمية النقد للاستثمارات الاقتصادية الضرورية ...

LAU LIBRARY BEIRUT

الخ • (١)

وفي هذه المرحلة لسنا بحاجة للتأكيد على اهمية القروض الداخلية والخارجية لمشاريع التنمية والاعمار والاسكان ، علما بأنه في حالة الضرورة يمكن للدولة ان تبحث قضية استخدام جزء من الاحتياطي من العملة الذهبية والاجنبية لدفع التنمية الاقتصادية الى الامام •

١ ـ بقي علينا ان نلخص بعض الافكار التي تحدد لقطاع المصارف دور المشاركة في تنمية المشاريع الانمائية على الشكل التالي :

أولا : تحديد نسبة الودائع في البنوك الواجب دفعها لشراء سندات الدين على الدولة بحيث تشارك المصارف في تنمية مشاريع التعمير والتنمية التي يحتاجها لبنان ، ويمكن لهذه النسبة ان تكون مرتفعة في بعض الاحيان بحسب حاجة الدولة الى رأس المال اللازم • ولا بد من التشريع الملائم لتحديد نسبة

---

(١) لقد تم خلال عام ١٩٧٧ طرح سندات مالية وهذا في رأينا بادرة اولية لاستعمال الاموال في الداخل علما بأن اموال الجهاز المصرفي المودع في مصرف لبنان تقدر ـ حسب تقدير بعض الخبراء ـ بحوالي مليار ونصف مليار ليرة تقريبا من الممكن توظيفها في مشاريع انتاجية .

الودائع والقروض التي تحتاج اليها تلك المشاريع •

ثانيا : لقد ذكرنا حاجة لبنان الى البنوك المتخصصة في التسليف الطويل والتنمية الريفية • فلا بد من تشجيع هذه البنوك التي يفتقر اليها لبنان •

هذا النوع من البنوك وأجهزتها المتخصصة تقرر تمويل المؤسسات والمشاريع ودراسة الفائدة الاقتصادية وتحديد القرض ••• الخ • هذه البنوك تشتد الحاجة اليها في مرحلة التعمير بالاضافة الى توفير وسائل التمويل للمشاريع الاقتصادية المنتجة • ولا بد لنا أن نأخذ بعين الاعتبار ، في حالة تأمين رأس المال بواسطة القروض او المساعدات الخارجية ، التوازن بين مستوى الاسعار في الداخل ونسبة مستوى التنمية • وهذا يعني مراقبة التنمية والاعمار من مخاطر التضخم وارتفاع الاسعار التي تؤذي الطبقة العاملة وذوي الدخل المحدود ، بالاضافة الى المحاذير الاقتصادية والاجتماعية التي يسببه التضخم وارتفاع الاسعار •

ثالثا : تشير الاحصاءات لعام ١٩٧٢ بأن تسع مصارف تمثل ودائعها ٣٠ بالمئة من ودائع ٧٣ مصرفا موجودة في لبنان بين هذه المصارف مصرف لبناني واحد يحتل الدرجة السابعة من المصارف التسع المذكورة •

LAU LIBRARY BEIRUT

لقد ذكر كتاب صادر عن المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية الفرنسية في باريس عام ١٩٧٧ ما يلي :

« تمثل المؤسسات المالية الغربية حوالي ثلاثة أرباع مجموع المؤسسات الاجنبية في بيروت ، وأن المؤسسات العربية او العربية ــ الغربية لا تمثل سوى ١٥ بالمئة » .

ويتابع مؤلف الكتاب قائلا :

« يبقى ان نذكر حول تأثير القطاع المصرفي وسياسته على تطور الاقتصاد اللبناني ، أن المصارف تسحب قسما مهما من القروض التي كان يمكن للاقتصاد الوطني ان يستفيد منها ، وذلك باستثمارها في الخارج نسبة عالية جدا من مداخيلها من ٤٠ الى ٥٠ في المئة من مجموع مداخيلها في السنوات ١٩٧٠ ــ ١٩٧٤ والواقع ان المصارف الاجنبية تحول الى المراكز الام او الاسواق المالية الغربية اكثر من نصف توفيرات او اموال كان يمكنها ان توظف في الاقتصاد اللبناني .

وتصل هذه التوظيفات الخارجية الى مبالغ ٢٠٨٨ مليون ل. ل. عام ١٩٧٠ و ٣٩٨٠ مليون ل. ل. عام ١٩٧٤ اي ما يوازي خمسين الى ستين بالمئة من الانتاج المحلي الخالص ... الخ » .

نكتفي بذكر ما ورد في الكتاب عن الفترة السابقة للاحداث . وهذا يدعونا الى التفكير بدور المصارف في خدمة

الاقتصاد اللبناني ، والى ضرورة فهم التنمية بمشاركة مصرفية محددة بالتشريع ... وهذه المهمة تبدو ضرورة اقتصادية واجتماعية ووطنية في الوقت الحاضر .

ــ الواقع الحالي ..

ان لبنان يعاني ، حاليا ، من نتائج الاحداث التي حصلت ، على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والانساني . فقد اصبحت برامج التنمية مرتبطة بالتعمير ودفع القطاعات الانتاجية الى وضعها الطبيعي . وقد عبر رئيس مجلس الانماء والاعمار عن هذه المرحلة بقوله : (١)

اولا : اعادة الدوران لعجلة الاقتصاد ، لمساعدة القطاعات الانتاجية القادرة على العطاء . لن يتم الا عن طريق الامن ، وعن طريق النقل المشترك وتأمين التسليفات اللازمة لكل المؤسسات الموجودة لتستطيع متابعة مسيرتها .

ثانيا : الاهتمام بكل المرافق العامة التي دمرت وهبطت انتاجيتها » .

كما ان تقديرات ، احد مسؤولي مجلس الانماء والاعمار ، تشير الى ان لبنان يحتاج الى نحو ملياري ليرة لبنانية للمشاريع الانمائية في مجالات الاسكان ، واستثمار الطاقة الكهربائية ،

(١) افتتاح الدورة التدريبية الاسكانية .

LAU LIBRARY BEIRUT

وتوسيع الطرقات وبناء المدارس .. الخ وثمة بعض المشاريع ذات المردود البعيد المدى كالتربية ، والصحة العامة ، والتعليم المهني ، يجب ربطها بقروض تتأمن من صناديق التنمية العالمية بشروط لينة وبفوائد منخفضة لمدد طويلة .

وقد كلف ، مجلس الانماء والاعمار ، الحصول على قرض بحوالي ١٥٠ مليون دولار من المصارف العاملة في لبنان ، بالاضافة الى القروض المعقودة والمرتقبة كما ورد بلسان احد مسؤولي مجلس الانماء والاعمار .

اولا ــ ٥٠ مليون دولار من البنك الدولي بفائدة ٨ر٢ بالمئة لمدة ١٧ سنة مع فترة سماح ٣ سنوات .

ثانيا ــ ١١ مليون دينار كويتي ، من الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، مدته ٢٠ سنة و٣ سنوات سماحا وفائدة ٦ بالمئة . وهو لبناء الحوض الرابع في المرفأ ب ٨ ملايين منه ، وما تبقى لمصلحة كهرباء لبنان .

ثالثا ــ ٥ ملايين دينار كويتي من صندوق ابو ظبي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مدته ٢٠ سنة وفائدته ٤ بالمئة مخصص لمصلحة كهرباء لبنان .

رابعا ــ ٨ ملايين دينار من الصندوق الكويتي بفائدة ٣ر٥ بالمئة ولمدة ٢٠ سنة لاعادة تأهيل مطار بيروت الدولي .

خامسا ــ مساعدات وقروض من حكومة الولايات المتحدة بقيمة ٥٠ مليون دولار . منها ١٥ مليونا للاسكان و ١٠ ملايين مواد زراعية .

سادسا : ٢٠ مليون وحدة حسابية من مجموعة الدول الاوروبية لمدة عشرين سنة بفائدة ٦ر٧٥ بالمئة .

سابعا : ١٥٠ مليون دولار من ٧ مصارف اجنبية بفائدة ١١/٨ فوق معدل الفائدة السائدة سوق لندن للسنوات الثلاث الاولى وبزيادة ١١/٢ للسنوات الاربع الاخرى .

ليس للقروض المرتقبة من امور محددة ، الا ان البنك الدولي ابدى استعدادا واضحا لتمويل العديد من المشاريع والدراسات .

وهناك عروض حكومية كثيرة لقروض تزيد عن ٣٠٠ مليون دولار ولا سيما من فرنسا وبلجيكا واسوج والولايات المتحدة ، التي تشترط في مقابلها شراء معدات ومواد منها . (١)

نكتفي بهذا العرض الاولي املين ، في بحث الموضوع مفصلا في الكتاب الثاني ومناقشة بعض الحلول المطروحة .

(١) نائب رئيس مجلس الانماء والاعمار .

LAU LIBRARY BEIRUT

الفصل الثالث

اضواء على تنمية المناطق المتخلفة

١ ـ مبادىء عامة في التنمية

تعتمد اساليب التنمية الحديثة في البلدان النامية ، اول ما تعتمد ، على التخطيط الاقتصادي في المدى المتوسط بمعدل ٥ او ٧ سنوات ، وعلى التخطيط في المدى البعيد تحدد في بعض الانظمة المتطورة بعشرين عاما ، مرتكزة على الاركان الاساسية للتنمية الصناعية والتنمية الزراعية والتصنيع الزراعي وتحديث قطاع الخدمات .

فالتخطيط الاقتصادي ، الذي يسميه البعض الاستراتيجية الاقتصادية ، يتحدد على الصعيد العلمي بمجموعة الخطط والبرامج للاستثمارات ، كوسيلة لتوجيه التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي .

وهناك من يعتقد ، بالتوسع الاقتصادي في قطاع الخدمات على حساب القطاع الصناعي والزراعي كي يستنتج بان التخطيط هو مفهوم اشتراكي تحرم بموجبه الادارة المركزية الحافز والديناميكية الفردية الخلاقة ...

بعض الدول المتطورة مثلا ، تعتمد في التخطيط على نماذج لتطوير التعليم والتشكيلات التقنية وتكييفها مع الحاجات المحلية بالاضافة الى توجيه تطور الاسعار مع البرامج والمقترحات في قضية الاعتمادات والتمويل والضرائب وسياسة توزيع المداخيل وقضايا الانتاج والاستثمارات المنتجة والاستعمالات التقنية .

ولقد لخص احد الخبراء الغربيين (١) في محاضرة له قبل الاحداث ، العقبات التي تعترض السبل للتنمية الاقتصادية في لبنان بقوله :

١ ـ الخلط بين التخطيط الاشتراكي وبين التخطيط العلمي الذي يعنى باتجاه التنمية والاقتصاد .

٢ ـ الانانية والانتهازية في قطاع الخدمات لزيادة الربح .

٣ ـ النقص في الكادرات المهنية لاعطاء احصائيات دقيقة .

٤ ـ الثقة المفقودة بين المواطن والسلطة مع قلة الاكتراث

(١) الاب لوبريه .

LAU LIBRARY
BEIRUT

بالمؤسسات العامة • (١)

ولا بد في ما بعد لاية خطة اقتصادية من ان ترتكز على بعض القضايا التالية :

١ ــ زيادة معدل الانتاج المعد للتصدير الى الخارج •

٢ ــ التغييرات المحتملة في دور الانتاج الناتج عن القطاع المنشأ حديثا مع مراعاة التطور التكنولوجي •

٣ ــ قضية التغييرات في توزيع المداخيل وتأثير ذلك على حجم الطلب الاجمالي •

٤ ــ نسبة زيادة الدخل القائم في البلد •

٥ ــ حساب زيادة الدخل العائد للدولة •

٦ ــ اهمية زيادة الاستثمارات العائدة لتطوير قطاع الصادرات •

---

(١) لقد ذكر احد الاقتصاديين ، ان فشل تجربة التخطيط السابقة يعود الى غياب الالتزام بضرورة التخطيط ، وضعف دور القطاع العام في الحياة الاقتصادية والاجتماعية اضافة الى غياب الاحصاءات البشرية والاقتصادية الضرورية والى تخلف الادارة.. الخ ..

فقضية تطوير الصناعة تفرض نفسها بالوقائع الاقتصادية الثابتة ، فهي طريق التنمية المهم للبلدان التي تعتمد على تصدير المنتجات الاولية والصغيرة • فعملية التصنيع هذه لا تعني زيادة فجائية في القطاع انما توسعا اقتصاديا متوازيا في مختلف القطاعات لارضاء الطلب العام الذي يتنوع بزيادة المداخيل •

لقد استثمر الصناعيون سابقا في لبنان غالبا لارضاء الطلب المحلي ، فكانت وحدات الانتاج الصغيرة بسعر مرتفع • فالتنمية المتوازية تتطلب ان يزيد قطاع الصناعة حصته في الانتاج العام وفي هذه الحالة لا بد من مراعاة القواعد التالية :

١ ــ استيعاب التقنية الحديثة وتشكيل الكادرات المهنية •

٢ ــ دراسة ابعاد السوق التجاري بالاضافة الى طاقات المصنع في التمويل الذاتي والمنافسة مع سياسة منظمة للتسليف الطويل والمتوسط الاجل لدعم الصناعة •

لنأخذ الدول الصناعية التي يحاول بعضها تحقيق استثمارات صافية تعادل ما بين ١٠ و ١٥٪ من الدخل القومي ، نتيجة ذلك زيادة المداخيل ما بين ٣ و ٤٪ في السنة واحيانا اكثر ، بالنسبة للزراعة ، فهي اكثر اهمية من الصناعة في البلدان المتخلفة • ففي بعض الاحيان يعمل ٦٠ و ٧٠٪ من مجموع القوى العاملة لتغذية الشعب بكامله بينما تعمل نسبة ١٢ و ١٥٪ في البلدان المتطورة بصورة كافية •

LAU LIBRARY BEIRUT

وفي لبنان ، تبقى مشاريع الري ، واستعمال الوسائل الحديثة في الزراعة ، وتقديم التسليف الزراعي لصغار الفلاحين ، واستخدام التصنيع الزراعي مع كيفية تصدير الفائض من الانتاج بالاضافة الى توسيع المشروع الاخضر في استصلاح الاراضي (١) • وتبقى العناية بالمناطق المحرومة ذات أهمية خاصة كمشروع الليطاني والبحيرات الاصطناعية في أقصى الجنوب مع تنمية الصناعة الريفية وتعزيز المؤسسات ذات الاختصاص في هذا المجال (٢) •

وهناك بعض العلماء الذين تصوروا جدولا نموذجيا للاستثمارات على الشكل التالي :

بناء المساكن	٢٥٪
أعمال وخدمات عامة	٣٥٪
صناعة وزراعة	٣٠٪
خدمات أخرى	١٠٪

ولا بد من الاشارة ، ان نسبة توزيع الاستثمارات ما بين الصناعة والزراعة تأتي حسب الاهمية بالنسبة لاي قطاع في الاقتصاد العام •

(١) من الاركان الاساسية للزراعة المنتجة .

(٢) المؤسسة المهنية في صور ، والمؤسسة المهنية الزراعية في النبطية مثلا .

ففي بريطانيا مثلا ، تستخدم الزراعة ٥ بالمئة من الاستثمارات ولا يعمل فيها سوى ما يعادل ٥ بالمئة من الشعب بينما الاستثمارات في الزراعة في الولايات المتحدة تتراوح ما بين ٨ و ١٠ بالمئة •

ومن هنا نستنتج بأن برامج التنمية يجب ان تعين وتحسب التوسع المتوازي في جميع قطاعات الزراعة والصناعة وبين الانتاج للاستهلاك الداخلي والاستهلاك الخارجي ، ولعل نغمة الاعتماد على احداهما دون الاخرى ، كما حصل في احدى الدول الكبرى سابقا بحيث اعتمدت الصناعة، فكانت النتيجة أزمة حادة في المنتوجات الزراعية وتضخم في اسعارها مما أدى الى أزمة عامة في الاسعار (١) •

تبقى قضية « سياسة توزيع المداخيل » أو توزيع ثمرات التنمية على الطبقات الاجتماعية فبرز بما يسمى نظام العدالة الاجتماعية • من باب المثال لا بد من ذكر البناء الاجتماعي في احدى البلدان المتقدمة كالسويد التي يقصدها مئات الخبراء في العالم كل عام للاستثمارات والتعمق في هذا النموذج المتطور •

فالتشغيل الكمي الكامل بلغ ذروته بعد نهاية الحرب

(١) يعتقد العديد من الاقتصاديين في العالم الغربي بأن النظام الرأسمالي المتطور والمراقب يفرض تدخل الدولة بشكل افضل في ميادين الانتاج والمال والتشريع والخدمات ... ولو كان منطلقا من المبادرة الفردية ...

LAU LIBRARY BEIRUT

العالمية الثانية مع بعض الاستثناءات. فمنذ عام ١٩٣٠ يعمل نظام خدمة التوجيه التقني مدارس ومحاضرات مجانية في اعادة التدريب والتربية المهنية لتغيير المهنة بالاضافة الى الضمانات ضد البطالة . فنظام الفوائد الشخصية والجماعة يحمي الانسان من المهد الى اللحد . فالدولة تضمن التعليم والمستشفيات والعيادات والتعويضات العائلية والسكن وتعويضات نهاية الخدمة ، ضمانات ضد الحوادث بالاضافة الى تأمين الاجازات الجماعية وأماكن التسلية .

فنظام نهاية الخدمة يؤمن منذ عام ١٩٦٠ لجميع العمال والمستخدمين تعويضا مرتبطا بالمستوى العام للاسعار ويساوي متوسط ثلثي الاجر الذي يتلقاه في الخمسة عشر سنة الاخيرة التي عملها بالاجر المرتفع .

والدولة تفرض ذلك بقوة المساهمة والمساعدات . وقد أحصى أحد العلماء بأن ارتفاع الضريبة على الدخل بالنسبة للاشخاص والشركات للمساهمة في النظام الاجتماعي على الشكل التالي :

٤٣،٦٪ من الدخل القومي مقابل ٢٧،٣٪ في انكلترا .

و ٢١،٨٪ في سويسرا .

هذا ، مع العلم ان المشاكل الآنية عندنا لها الاولوية على جميع الافكار والآراء المطروحة ، لان مخلفات الاحداث الاخيرة

في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والانسانية بالاضافة الى قضية الجنوب تبقى لها الاولوية المطلقة على كل شيء . وهذا ما تهتم به الدولة . ولكن هذا لا يمنع ، عندما تكون المحبة بجانب الامل ، من بناء غد أفضل يكون الحافز للتعبير عن مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المتطورة .

***

٢ ـ اهمية التنمية الزراعية

ان للعقل مهمة أعمق وأجدى من البحث في المظاهر والسلبيات التي يعاني منها الواقع الاقتصادي في لبنان ، اذ ان له مهمة تبدأ في تحديد الظواهر والمشاكل ثم البحث عن العلاج لبعض المشاكل الاقتصادية في لبنان .

ولطالما سمعنا عن حزام الفقر حول العاصمة والتقديرات المختلفة للهجرة من الجنوب والبقاع وبعض المناطق النائية (أو المتخلفة) ، الى العاصمة ، وشاهدنا التزاحم لعناصر الشباب ما بين ١٨ و ٣٠ سنة طلبا للهجرة والتعرض لاسوأ الاحتمالات في الخارج .

يضاف الى ذلك ، ان العديد من أصحاب الرأي الاقتصادي يعتقدون بأن محاربة التضخم المالي والغلاء ومعالجة الحرمان للطبقات الفقيرة يكمن في زيادة القدرة الانتاجية للامة .. فاذا وافقنا مبدأيا على هذا الرأي ، سنجد ان الزراعة هي منطلق

LAU LIBRARY BEIRUT

التنمية في العالم الثالث • ففي الزراعة يوجد احتياطي بشري في المناطق المختلفة ، وجمهرة الفلاحين ينبغي أخذها بعين الاعتبار ولو كانت هي الطبقة البائسة • يضاف الى ذلك ان مساعدة هذه الطبقة في الخروج من حلقة الفقر معناه تشكيل سوق داخلية جديدة يتنوع طلبها للسلع بحسب زيادة المداخيل • وهناك العديد من البلدان التي أدت تنمية الزراعة فيها الى تنمية صناعات مرتبطة بها كالاسمدة ومواد البناء والآلات الزراعية •

لقد ذكر أحد الخبراء الغربيين بأن البلدان التي تهتم بصيغة التنمية على الطريقة الغربية ينبغي ألا يغرب عن بالها ان عملية تطوير الزراعة هي التي تؤدي شيئا فشيئا الى سلوك جنة الازدهار الصناعي التي يزداد دعم التكتولوجيا له •

فالاستراتيجية الاقتصادية التي تتحدد بمجموعة الخطط والبرامج للاستثمارات ، وكوسيلة لتوجيه التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي، ينبغي أن ترتكز على أولى المنطلقات الرئيسية للتنمية ، الا وهي التنمية الزراعية مع حساب التوسع المتوازي في قطاعي الصناعة والخدمات •

وهناك من يعتقد بأن لبنان بلد خدمات وسياحة ، وبأن دخله من القطاع الثالث يتراوح ما بين ٦٠ — ٦٥ بالمئة ، وبأن هذا القطاع هو عماده الرئيسي ولكن السؤال المطروح : كيف

نؤمن متوسط الدخل لحوالي ٤٠ بالمئة (١) من المواطنين (كما تشير بعض التقديرات) الذين يعيشون من الزراعة ؟ كيف تتحقق العدالة ؟ وكيف تزيد القوة الانتاجية للامة ؟ وكيف نحارب التضخم والبطالة ؟ وكيف ننطلق اقتصاديا ؟؟؟

لقد وصف الاب لوبريه قطاع الخدمات والتجارة بأنه « يعتمد على الاحتكار والانانية » ، وهذا يعني في نظره بأنه عاجز عن تأمين الحد الادنى من العدالة لجميع المواطنين •

تبقى اعادة التوازن بين القطاعات الصناعية والزراعية والخدمات ضرورة اقتصادية ، وتبقى أيضا مشاريع الري المطروحة سابقا ذات أهمية اقتصادية واجتماعية ، كمشروع الليطاني ، ومشروع البحيرات الاصطناعية في أقصى الجنوب ، ومشروع القاع — الهرمل ، ومشروع ري سهل بعلبك من مياه رأس العين وري سهل عكار في الشمال ، بالاضافة الى توسيع المشروع الاخضر لاستصلاح أراض جديدة •

LAU LIBRARY BEIRUT

ولا بد من الاشارة هنا الى أهمية انشاء مراكز زراعية علمية في المحافظات الزراعية ، وانشاء شبكة من التعاونيات في المناطق الزراعية هدفها تقديم البذار المؤصل والاسمدة والادوية

(١) نظرا للتموجات السكانية الداخلية ، واوضاع الجنوب يمكن ان تكون التقديرات اقل من النسبة المذكورة نظرا للظروف الراهنة •

الزراعية بأسعار الكلفة ثم التسليف الزراعي لصغار المزارعين بآجال متوسطة وفائدة ضئيلة ، على ان يكون التسليف في مركز المحافظة ، وان يكون ذا اجراءات روتينية مبسطة. هذا بالاضافة الى تعميم المشاتل الزراعية ، وتأمين النصوب للمناطق المحرومة ، وتحريج المشاعات ، وزراعة بعض السفوح الجبلية في مناطق الجنوب مثلا باشجار مثمرة كاللوز وغيره .

أما بالنسبة للثروة الحيوانية الغذائية كاللحوم والحليب ومشتقاته والبيض فهي تعاني حاليا أزمة انتاج ، ولا بد من مد المنتجين بالقروض المتوسطة والافادة من مبدأ التجميع في تعاونيات ، والافادة من خبرة منظمة الاغذية الدولية ومساعدتها في هذا المجال .

اما العلف والعناية الصحية فيمكن انشاء تعاونيات هدفها العناية بزراعة العلف ، وبيعه بأسعار تشجيعية مع تأمين الطب البيطري للعناية الصحية . ولا بد من ذكر زراعة التبغ ، التي تشير التقديرات — قبل الاحداث — الى ارتباط ٣٠٠ الف مواطن بها . وان كلفة كيلو التبغ من وقت استلامه من المزارع حتى وصوله الى ظهر الباخرة هي ٥،٥٠ ليرات. بينما هي في تركيا أقل بكثير وذلك بسبب النفقات الادارية التي يتحملها المزارع . وتصحيح وضعه يكون بتأمين مشاريع الري لكي يتمكن من تنويع زراعته وتشجير أرضه .

وهناك قضية التصنيع الزراعي الذي يعتبر أحد أركان

التنمية الزراعية ، فهو يؤمن للمشروع الزراعي المخارج الصناعية الصالحة للتصدير ، ولا بد لنا من الاشارة الى أهمية التصنيع الزراعي والمكننة في اوروبا لا سيما عندما بدأ الوضع الزراعي يتغير في أوائل القرن العشرين تحت تأثير المكننة الزراعية (التراكتور — الماكينات — الحاصدات) فالمنتوجات في السهل الاوروبي دخلت ميدان المكننة الزراعية ، والتصنيع والمنتوجات النباتية اول من تأثر بهذا التطوير كالحنطة والشمندر ، بينما المنتوجات الحيوانية بقيت في معدل انتاج وسطي ثم دخلت مصانع الحليب دورها في قطاع الانتاج الحيواني .

ففي فرنسا تشير الاحصاءات بأن مشتريات الآلات والمواد الزراعية يشكل حوالي ٨٠ بالمئة من استثمارات القطاع الزراعي. ولعل التصنيع الزراعي في الغرب قد حقق نوعا من التفكك التدريجي في الاستقلال الزراعي . وهذا بالطبع عاد فحقق نوعا من اعادة الاندماج التدريجي في العمليات الانتاجية . هذا الاندماج ظهر كوسيلة فعالة في اوروبا لتحديث الانتاج الزراعي بحيث ان هناك تقنية جديدة ظهرت الى الوجود ومساعدات مالية قد خصصت . هذه العمليات الزراعية تتطلب رؤوس أموال تتجاوز قدرة الفلاح العادي ، كذلك كان لا بد من ان تتلقى الدعم المالي من البنوك والمؤسسات . فورشة العمل الزراعي الجماعي هذه أخذت تنمو ، وخاصة عند ادخال الآلات الجديدة . فمركز رئيس المشروع الزراعي يخوله خلق فعالية اقتصادية كافية على مستوى الانتاج ، والتكيف بحسب مستوى السوق ، وبالتالي بحسب متطلبات العرض والطلب .

LAU LIBRARY
BEIRUT

وهكذا يتحدد المشروع الزراعي بمجموعة وسائل الانتاج تحت ادارة رئيس يعطي للدور التجاري أفضلية على الدور التقني • فالاول يجب ان يوجه الانتاج ويحدد الكمية والنوعية المنتجة • والمستهلك يريد عادة منتوجات زراعية مصنعة تحول مباشرة الى الاستهلاك •

وعلى هذا فالتنمية الزراعية في لبنان المستقبل تشكل القوة الرئيسية لمجابهة الفقر والحرمان ، ففي زيادة الانتاج تزيد الطاقة الانتاجية للاقتصاد والمؤشرات لزيادة نسبة الانتاج يمكن ان يتحقق اعتمادا على الاهمية الخاصة للاستثمارات في القطاع الزراعي ثم الفعالية والانتاج لهذه الاستثمارات ، علما بأن عملية تجميع رأس المال الخاص بالاستثمار له أهمية في عملية البناء الانمائي ، فالنسبة التي تسمح بتحديد قوة التنمية لبلد ما هي نسبة الاستثمارات اي نسبة الدخل المعد لتركيز طاقة انتاجية جديدة •

وهناك عملية متممة للاستثمارات في عملية الدفع الاقتصادي ما يسمونها السوق أو مجال التسويق الذي هو ضرورة لتحديد أبعاد الانتاج ، فاعتماد مصادر وخامات جديدة من الاراضي المستصلحة وفتح خط التجارة الخارجية واعتماد المكننة والتصنيع هو الذي تعتمده بعض الدول المتطورة ، آخذة بعين الاعتبار أساس الابداع وأساس التجديد في التصنيع الزراعي الذي يلعب دورا في انتشار المنتجات والسلع وتنويع

الطلب •

***

٣ – ملاحظات عامة حول التنمية في المناطق

تقصد بالمناطق المتخلفة تلك التي لا يتناسب معدل النمو الاقتصادي فيها مع معدل زيادة السكان بالاضافة الى ضآلة الدخل الفردي (١) وضعف الانتاج •

والتقديرات تشير الى ان حوالي ٤٠ بالمئة من اللبنانيين يعيشون من الزراعة أو ما يتصل بها ولا تتجاوز مساهمة القطاع الزراعي نسبة ١٠٫٧٪ من الدخل القومي حسب احصاء ١٩٧٢ •

ولقد أشارت بعثة « ايرفد » ، بالمصطلحات والنتائج ، الى بعض المناطق ، بالرغم من الفترة الزمنية التي تفصلنا عن الدراسة ، فان جوهر الواقع ليس ببعيد عن بعض النتائج التي توصلت اليها البعثة • واليك هذا البيان المقتضب الصادر عنها في حينه :

LAU LIBRARY BEIRUT

(١) تشير بعض التقديرات قبل الاحداث بان نصيب المناطق الزراعية هو ١٨ بالمئة من الدخل القومي أي بنسبة ٢٧٥ ل.ل بالنسبة للشخص في حين ان النصف الباقي من السكان يملك حوالي ٨٢ بالمئة من الدخل اي بمعدل ١٥٠٠ ل.ل. سنويا للشخص الواحد •

جبل عامل

المستوى	النسبة	النتيجة
الصحي	١	تخلف
التجهيز الصحي	١،٥٩	تخلف مطبق
التقني	٠،٩٠	تخلف مطبق
السكني	١،٢	تخلف باتجاه النمو
المدرسي	٢،١٤	تخلف باتجاه التقدم
الاجتماعي	١،٥٠	تخلف باتجاه النمو

البقاع

الصحي	١،٣٠	تخلف باتجاه النمو
التجهيز الصحي	٠،٥٦	تخلف مطبق
التقني	١،٢٦	تخلف باتجاه النمو
السكني	١،٣٦	تخلف باتجاه النمو
المدرسي	١،٥٠	تخلف باتجاه النمو
الاجتماعي	١،٨٣	تخلف باتجاه النمو

LAU LIBRARY BEIRUT

ونكتفي الآن بذكر أهم المشاريع المفيدة لمناطق الجنوب والبقاع والشمال مع بعض التفصيلات للمشاريع المهمة .

تتمتع هذه المناطق بأراض زراعية واسعة وأيد عاملة متوفرة ولكنها تحتاج الى الماء الذي تبلغ حصة لبنان حسب بعض التقديرات ١١ مليار متر مكعب ولا يستفيد الا من نسبة تتراوح بين ٦٠٠ ـ ٨٠٠ مليون متر مكعب .

فقضية الريّ قضية أساسية للمناطق الزراعية ، وخاصة الاراضي البعلية التي يزداد انتاجها أضعاف طاقتها الاولية وارتفاع سعرها ما بين ٣ و ٤ أضعاف على الاقل .

يقدر بعض الخبراء نسبة الامطار والثلوج بحوالي ٩٨٠ الف متر مكعب في كل كيلو متر مربع ، بينما لا تزيد هذه النسبة في مصر عن ٨٥ الف في السنة وفي سوريا عن ٣٣٠ الف في السنة .

من هذه المشاريع نذكر أهمها :

١ ـ مشروع الليطاني

ويعتبر أهم مشروع على صعيد الري واحياء المناطق الجنوبية والأراضي الزراعية البعلية وسوف ندرسه بالتفصل في فصل لاحق .

٢ ـ مشروع البحيرات الاصطناعية

هذا المشروع يروي الاراضي الواقعة في قضاءي صور وبنت جبيل ، منطقتان لن تستفيدا من مشروع الليطاني .

٣ ـ مشروع ري سهل البقاع والهرمل بمياه العاصي

هو مشروع يهدف الى جر المياه من النهر بواسطة نفقين الاول تستعمل مياهه لتوليد الكهرباء وري ٢٠٠٠ هكتار من المساحات الجديدة والثاني يسير باتجاه سهل البقاع ليروي مساحة ٤٠٠٠ هكتار .

٤ ـ مشروع ري البقاع الجنوبي

وهذا المشروع ينطلق من توسيع عشرة آلاف هكتار من الاراضي المروية جنوبي خط بيروت ـ دمشق الى ٢٣٠٠٠ هكتار تقريبا وذلك باستعمال نسبة ٣٠ مليون متر مكعب كما تشير احدى الدراسات ، من سد القرعون بواسطة الضخ ونسبة من المياه الجوفية ثم نسبة من مياه الينابيع وذلك لتوسيع الاراضي المروية في المنطقة .

« أما بالنسبة للشمال فهناك دراسات تفيد بأنه من الممكن ارواء ١٩ ألف هكتار في حال تنفيذ مشروع استعمال المياه الجوفية الذي يقوم بدراسته خبراء مؤسسة التغذية العالمية منها

LAU LIBRARY BEIRUT

١٠ آلاف هكتار في عكار (١) و ٦ آلاف هكتـــار في قضاءي الكورة وزغرتا في حال انشاء سد على نهر العصفور (٢) » .

أما توسيع رقعة الاراضي واستصلاح أراض جديدة فقد أشرنا الى أهميتها وضرورتها ليستفيد منها جميع المزارعين .

ففي محافظة الشمال باشر المشروع الاخضر عمله في عام ١٩٦٥ واستصلح ، كما يستدل من الدراسات الموضوعة ، حوالي ثلاثة آلاف هكتار في المنطقة لغاية عام ١٩٧٤ علما بأن الاراضي القابلة للاستصلاح تزيد عن ٣٢ الف هكتار يضاف اليها ١٣ ألف هكتار من الاراضي الصالحة للمراعي . وان الاراضي القابلة للاستصلاح في لبنان تقدر بحوالي ١٧٢ ألف هكتار . فقد أتم المشروع الاخضر استصلاح مساحة ١٥ الف هكتار .

وهناك احصاءات صدرت عام ١٩٦٥ تحدد الاراضي الزراعية في الجنوب بـ ١١٠ آلاف هكتار ، والبقاع ١٧٢ ألف هكتار والشمال بـ ٨٥ ألف هكتار ونعتقد بأن هذه الاحصاءات لا تعبر عن ازدياد نسبة الاراضي الزراعية بفعل العامل الشخصي للمزارع . والمشروع الاخضر ، هـذا المشروع يمكن أن يلعب دورا مهما على صعيد توسيع رقعة الاراضي الصالحة للزراعة . وهناك احصاءات تشير الى ان مساحة الاراضي الزراعية لا

(١) بالنسبة لسهل عكار يسير نحو زراعة فستق العبيد وبعض اصناف الخضار والحمضيات ومن الممكن ان يحتل مرتبة زراعية خصبة رئيسية في حال اكتمال مشاريع الري ...

(٢) ندوة ابحاث مؤتمر انماء الشمال .

يتجاوز ٣٠٠ر٠٠٠ هكتار منها ٦٠ر٠٠٠ هكتار مرويا أي حوالي الخمس ، « اذ ان حصة الفرد لا تتجاوز ١٢ر٠ هكتار بينما فـي فرنسا تتجاوز ٨ر٠ هكتار (١) » .

أما بالنسبة الى الملكية ، تقول الجداول الاحصائية بأن ٩٠ بالمئة من مزارع لبنان ذات مساحة تقل عن ٥ هكتارات وان ٥٠ بالمئة من هذه المزارع تقل مساحتها عن الهكتار وهذا يعني انتقال الملكية وتفتتها بفعل عامل الوراثة (٢) .

اما بالنسبة للارشاد الزراعي وأهميته نظرا للافات الزراعية التي يواجهها المزارعون ونذكر على سبيل المثال أهمية الابحاث الزراعية وفعالية آراء الخبراء الزراعيين في مجـال الوقايـة والانتاج بأن بـذار القمح مـن نوع معين يزيد الانتاج بمعدل ستة أضعاف بالاضافة الـى أهمية ادخـال شتول حمضية تقاوم الامراض التي تصيب أشجار الحمضيات في معظـم المناطـق .

وهناك أنواع جديدة من الزيتون لها قيمة تجارية في العالم بدأت زراعتها في بعض الحقول اللبنانية (٣) .

فبالرغم من وجود مصلحة الابحاث العلمية وبعض الفروع يضاف الى ذلك المركز الاختباري الزراعي للجامعة الاميركية في

(١) ندوة ابحاث مؤتمر انماء الشمال .

(٢) ندوة ابحاث مؤتمر انماء الشمال .

(٣) ندوة ابحاث مؤتمر انماء الشمال .

LAU LIBRARY BEIRUT

البقاع ، فان لبنان وخاصة المناطق الزراعية منه تحتاج الى مركز للارشاد الزراعي تهتم بمشاكل التربة والتغذية وأنواع الشتول والبذار وكيفية زيادة الانتاج بالنسبة للانتاج الزراعي بحيث تتطور العقلية الزراعية الى آفاق حديثة ، يضاف الى ذلك أهمية المدارس الزراعية النموذجية في المناطق مع مساحة من الارض كافية لاجراء التجارب والتدريب، بالاضافة الى الفائدة الاقتصادية في بيع أنواع كثيرة لها كالخضار المتنوعة ، وذلك على غرار ما كان مشروع مدرسة شوكين في النبطية •

هذه النماذج من المدارس العمليه والنظرية مع تطبيق عملي في الزراعة ودراسة البيئة، لها أهميتها في تخريج مرشدين زراعيين•

ولا بد لنا من الاشارة هنا ، الى زراعة التبغ الذي ترتبط بها حياة ٢٢٩ ألف شخص تقريبا، قبل الاحداث• منهم ٤٣٣٨٩ مزارعا كما تشير بعض الاحصائيات ، ومحصول الجنوب من التبغ بلغ في بعض الاحيان حوالي ٦ ملايين كلغ •

فكلفة الدونم الواحد تقدر بحوالي ٨٠٠ ليرة لبنانية ومعدل الانتاج يتراوح ما بين ٦٠٠ و ١٠٠٠ ليرة لبنانية كمعدل وسطي • ويلاحظ بأن الذي يضمن رخصة وأرضا يشتري المياه ويدفع بدلا عن الفلاحة والزراعة والتوضيب من الصعب ان يتوفر له ربح مادي في هذه الزراعة • ويعمل المزارع سنة كاملة مع أفراد عائلته في زراعة وقطف وتوضيب الدخان ومعدل الزرع في لبنان ١٫٨ دونما بينما معدل الزرع في العالم من ٨ ــ ١٢ دونما •

ولعل عودة الهدوء وتنفيذ مشاريع الري التي تشكل العمود الفقري للتنمية الزراعية سوف يسهمان في حل مشكلة المزارع بتنويع الزراعة وتشجير الاراضي ودخول الجنوب كعامل انتاج جديد بالنسبة للفاكهة والخضار المتنوعة •

وننتقل الآن الى أهمية تنمية الصناعات الريفية والحرفية في عملية الانماء • اذ ان وجود معاهد في المناطق الريفية متخصصة في تعليم حياكة السجاد والنسيج والصناعات الجلدية الخفيفة وغير ذلك يساعد النسبة الهائلة من النساء المتبطلات ، بالاضافة الى انتاج مصنوعات لها قيمتها في عالم الصناعة الحرفية التي يستطيع كل بيت ان يؤمن انتاجا مقبولا دون التفكير في ميزانية مصنع وتجهيزه ، فقد لا تحتاج الا الى نول وخيطان ملونة للسجاد وفرن لبعض المصنوعات الفخارية والزجاجية الملونة بالاضافة الى أدوات بسيطة ومتواضعة في الحالات الاخرى كالتطريز والخشب المطعم بالصدف والنحاس المحفور والمصنوعات الفضية والحياكة المطرزة والرسم على الزجاج •

تبدو هذه الاعمال بسيطة ولكنها تعتبر في الواقع أعمالا حرفية ذات طبيعة فنية ، واللبنانيون من اذكى الشعوب في تعلم الحرف المبدعة التي تشكل عنصرا اقتصاديا مهما في حياتهم • ولا بد لنا من ذكر تجربة رائدة في هذا المجال اي مجال تشجيع الاعمال الحرفية التي تقوم بها الحركة الاجتماعية في انشاء سوق لبنانية للتصريف بانتاج الحرفيين الفنيين ، وثانيا تصريف السوق

LAU LIBRARY BEIRUT

العالمية لتصريف الانتاج بالاضافة الى المشاركة في المعارض الدولية وتأمين التسهيلات اللازمة بواسطة المتطوعين في عرض المنتوجات في المعارض • وغاية هذه الفكرة تشجيع الحرفيين على البقاء في قراهم وخاصة في حال تأمين وتصريف الانتاج الذي يؤمن ربحا سريعا للحرفيين العاملين • أما بالنسبة للتنمية الصناعية والتجمعات الصناعية في المناطق فسوف يكون لها بحث خاص مفصل في ما بعد •

٤ ـ الليطاني

يقول الكاتب الفرنسي بيير ليوتي في كتابه لبنان الحديث : « الماء هو المشكلة الكبرى » • جميع البلدان لديها سدود ••• والليطاني في حالة مشهودة للمعطيات المتغيرة للتجربة ولضرورات العصر •

فالماء يفيض عن الحاجة في أثناء الشتاء ، ففي أول الربيع تسيل الانهر التي تتغذى بكتل الثلج ، وفي الاشهر الثمانية الاخرى تشح الينابيع وبعضها يقارب النضوب• وعلى هذا فلا بد من استعمال طاقة الاحتياطي الشتوي بوسائل تقنية جديدة وفي شكل سد كبير •

فالليطاني له الميزة بأنه يسيل في جميع مراحله على الاراضي الوطنية بطاقة ٧٠٠ مليون متر مكعب ولقد عمل خبراء السدود منذ زمن بعيد مشاريع لهذا النهر اولهم ابراهيم نقاش وابراهيم

LAU LIBRARY BEIRUT

عبد العال • هذه القصة يصح أن تعرض على شاشة السينما لان هناك مراحل من المشاريع والخطط مقابل مشاريع مضادة تزيد من الحيوية لهذا المشروع •

مجموعة من الاميركيين درست مصادر النهر بين عام ١٩٥١ ـ ١٩٥٤ على مرحلتين ، نظر فيهما مرحلة (أ) ومرحلة (ب) حيث يكون ثلاثة سدود وخزانات ومصنع كهربائي يروي ٣٠ الى ٤٠ الف هكتار •

وقد كلفت مجموعة خبراء بانجاز مشاريع المرحلة الاولى في عام ١٩٥٥ ولتنفيذ بناء سد بالقرب من سد القرعون وتنفيذ مصنع في مركبا وشق نفق في انحاء الجبل يصل الى الغرب لمصنع نهر العوالي ، وفي عام ١٩٥٨ وبسبب بعض الحوادث التقنية تأجل العمل في الورش ثم توقف في ما بعد •

ولقد وضعت تصاميم لنهر الليطاني عدة مرات ، فمن الواجب التكيف للمعطيات الجديدة الجيولوجية والجغرافية والمائية • وفي سنة ١٩٦١ تعاقدت شركة الليطاني مع شركة كهرباء فرنسا : مهندسين فرنسيين يعملون تقنيا ، وقد طبق مبدأ اقامة الصخور بدل حفر الاخاديد المتعددة المشكوك فيها • ففي مركز العوالي عالج المهندسون الامر بحكمة فعالجوا الارض الغير الصلبة ووضعوا الصخور والاسمنت لمعالجة الوضع • وقد كلف المتر حوالي ٢٠ر٠٠٠ ليرة لبنانية •

وقد وجدت مصلحة الري عام ١٩٦٣ في مصلحة الليطاني لمعالجة فصل الجفاف بحيث تجمع الحد الاقصى من ماء الشتاء في خزان القرعون ما بين أول نوفمبر وأول أيار ٣٠٠ مليون متر مكعب ٠

وقد لاحظ الكاتب بأن كل اتجاه للمياه وكل قناة تصطدم بعقبات سياسية واقتصادية وطائفية حسب اتجاه القناة لهذه الجهة أو لاخرى بحيث تتميز فئة على فئة ٠ وهنا تتكون الصعوبات ٠

أما بالنسبة للري فسوف تستفيد أراضي لبنان الجنوبي بـ ٤٨٠ مليون ليرة كزيادة في الانتاج الزراعي » ٠

الى هنا ينتهي كلام الكاتب الفرنسي ليوتي ٠ ونعتقد بأنه استقى معلوماته من بعثة « ايرفد » ولعل هناك بعض المعلومات الاحدث زمنا وتطورات حصلت فيما بعد نكتفي بعرض ما قاله الكاتب دون تعليق ٠

لا بد لنا من استعراض احدى الدراسات الحديثة (١) لوزارة الموارد المائية والكهربائية وقد أشرف عليها أحد الوزراء الاختصاصيين بحيث تحدد بدقة المواقع للري وبعض الشؤون العائدة لمشروع الليطاني ، ونظرا لاهمية الدراسة الفنية تثبت بعض ما جاء فيها :

(١) الصادرة بتاريخ ١٩٧١

تبدأ الدراسة « ان المصلحة الوطنية لنهر الليطاني المولجة بهذا المشروع لم تنجز لهذا التاريخ الدراسات الاساسية الاولية الآيلة الى اعتماد مخطط عام يسمح بالدراسات الفنية للتصميم المبدئي العام الذي بدوره يؤلف نقطة الانطلاق للدراسات النهائية التفصيلية العائدة لمجمع المنشآت المتوجبة لذلك ، قامت هذه الوزارة بالدراسات الاولية التي تشمل النواحي العامة والاقتصادية بخطوطها العريضة فقط » ٠

أما بالنسبة للاسس المعتمدة فتشير الدراسة الى وجود ما يزيد عن ٥٠ر٠٠٠ هكتار من الاراضي القابلة للري بجودة متفاوتة تقع في هذه المنطقة والتي اتضحت نتيجة للدرس التي قامت بها بعثة الامم المتحدة بالاشتراك مع مصلحة الابحاث الزراعية لتصنيف الاراضي للقسم الاكبر من السفوح الغربية ٠

هذا مع العلم ان المرسوم رقم ١٤٥٢٢ تاريخ ١٦/٥/١٩٧٠ يلحظ ري ٢٣٠٠٠ هكتار فقط في المرحلة النهائية بعد انشاء سد الخردلة ٠ ثم تذكر الدراسة الفوائد الجمة لجهة الدخل الزراعي المباشر، والنتائج الاقتصادية الغير مباشرة التي تقدر بصورة عامة بما يتراوح بحوالي ٥٠ بالمئة من المردود الزراعي المباشر ، هذا بالاضافة الى تحسين الوضع الاجتماعي ورفع مستوى المناطق المنوي ريها ٠

اما كمية المياه المخصصة لري الهكتار الواحد في السفوح الغربية وهي معتمدة في المرسوم ٢٤٥٢٢ تاريخ ١٦/٥/١٩٧٠ :

LAU LIBRARY BEI

١٠٫٠٠٠ م٣ من المياه للهكتار المروي حاليا .

٧٫٠٠٠ م٣ من المياه للهكتار المعد للري .

اما بالنسبة للموقع الجغرافي لمنطقة الجنوب ، فتقول الدراسة ان الجنوب جزء من السفوح الغربية وهو يشمل كافة الاراضي الواقعة جنوبي نهر الاولي حتى حدود لبنان الجنوبية وتبلغ مساحة الارض تحت منسوب ٨٠٠ م (١٦٢٩٨٠) هكتار تقريبا .

ان منطقة السفوح الغربية هي أغنى منطقة بالمياه في لبنان غير أن نسبة المياه تختلف من الشمال الى الجنوب وذلك نتيجة لتكوين السلسلة الغربية التي تشكل حاجزا بالنسبة للرطوبة المتأتية من البحر المتوسط .

يتراوح ارتفاع الجبال في القسم الجنوبي من جبال لبنان ٥٥٠ م الى ٨٥٠ م وهذا الارتفاع لا يشكل حاجزا لمنع الرطوبة من التسرب الى الداخل كما هو الحال في القسم الشمالي ، من السلسلة يضاف الى ذلك ان الثلوج في منطقة الجنوب نادرة بسبب الارتفاعات القليلة في المنطقة . ونسبة الامطار في الجنوب هي ٦٦٠ ملم على علو ٣٠ مترا و ٨١٥ ملم سنويا على علو ٧٦٥ ملم ، بينما يتراوح معدل الامطار حوالي ١٣٠٠ ملم اعتبارا من ارتفاع ١١٠٠ متر .

LAU LIBRARY

تتكون الطبقات الجيولوجية الجغرافية في الجنوب من تكوينات كلسية متشققة تخترقها مياه الامطار بسهولة . أما بالنسبة للاراضي القابلة للري التي لحظتها بعثة الامم المتحدة بالاشتراك مع مصلحة التنمية الزراعية فهي اكثر من خمسين الف هكتار من الاراضي الصالحة للزراعة القابلة للري . والتي يمكن تصنيفها .

اما الاراضي في الفئة الاولى الاكثر جودة وهي لا تحتاج الى تحسينات قبل وضعها تحت الري تتقبل أصنافا عديدة من المزروعات وهي ذات انتاج مرتفع . أما الاراضي من الفئة الثانية وهي أقل جودة من أراضي الفئة الاولى فتحتاج الى تحسينات قبل وضعها تحت الري وهي تتقبل أصنافا معينة من المزروعات المروية وتعطي انتاجا متوسطا .

ان الاراضي من الفئة الثالثة الاقل جودة والتي تحتاج الى تحسينات هامة قبل وضعها تحت الري تتقبل عددا محدودا من الاصناف الزراعية .

وفي العام ١٩٦٦ اعتمد مجلس الوزراء في قراره دراسة فنية واقتصادية وضعها بعض الاختصاصيين المهندسين بتكليف وزير الموارد المائية والكهربائية بناء على قرار مجلس الوزراء تاريخ ٧/٩/٧٦٦ يقضي باعداد دراسة مفصلة حول ري مشروع أراضي لبنان الجنوبي من مياه الليطاني بواسطة قناة على منسوب

٨٠٠ متر تجر بواسطتها مع مياه الري كمية مياه الشرب لمنطقة جبل عامل وجوارها .

وقد بينت الدراسة امكانية ري ١٥ ألف هكتار في المرحلة الاولى .

أ ــ بواسطة قناة تأخذ المياه مباشرة من بئر ارتوازي فوق معمل مركبة على منسوب ٨٠٠ م .

٣٠٠٠ هكتار في منطقة النبطية العليا .

٨٠٠٠ هكتار في جنوبي نهر الليطاني حتى الحدود منها .

٣٠٠٠ هكتار بالضخ لمنطقة بنت جبيل .

١٥٠٠ هكتار في منطقة مرجعيون .

١٢٥٠٠ هكتارا .

وذلك بواسطة قناة تأخذ المياه من بحيرة قناة على المنسوب ٦٠ متر .

٢٥٠٠ هكتار للمنطقة الواقعة شمالي الزهراني .

تتابع الدراسة وضع المخطط العام للمشروع وفقا للاصول الفنية وتقضي بتصميم المشروع أخذا بعين الاعتبار الاوضاع النهائية لاستثمار مجمل كميات المياه المحددة في المرسوم المذكور أي ٥١٠ ملايين متر مكعب بما فيها الـ ٨٠ مليون متر مكعب التي

ستتوفر في خزان الخردلة بعد انشائه . كما حدد هذا المخطط العام مختلف المصادر المائية مع كميات المياه المأخوذة منها، ومواقع ومساحات القطاعات التي تؤمن من هذه المياه حاجات ريها . ويتضح من هذا المخطط انه راعى القاعدة الفنية الاقتصادية التي تقضي بأن تستعمل المياه في المنسوب الاعلى الذي يسمح به مصدر تلك المياه وذلك تفاديا لضياع فاعلية المياه ، كما روعيت القاعدة التي تفرض أدنى نسبة من جر المياه وتعني استعمال الكميات المتوفرة في المواقع الاقرب مسافة من مواقع مصادرها .

ويلاحظ بأن هذا المخطط يشمل جميع الموارد المائية لمجمل كمياتها المحددة في المرسوم **بحيث ينظم استعمالها بصورة** فنيه . هذا بالاضافة الى تأمين **كميات المياه اللازمة بصورة** فنية للمساحات المروية حاليا بصورة أنسب ، مع مراعاة كميات المياه المخصصة لحاجات **الشفة والصناعة** .

ولما كان المشروع الذي قدم **لجانب مجلس الوزراء** عام ١٩٦٦ قبل صدور مرسوم توزيع المياه ينسجم كل الانسجام مع نتيجة الدروس التي أجريت لوضع المخطط العام لري الجنوب بالاستناد الى المرسوم ١٤٥٢٢ تاريخ ١٦/٥/١٩٧٠ بالامكان اعطاؤه الافضلية في التنفيذ . اذ يستند على استعمال مياه متوفرة حاليا دون ان يكون له علاقة بالمياه المنوي تخزينها بواسطة سد الخردلة .

LAU LIBRARY

لذلك يلحظ المخطط العام تجهيز ٣٣٠٠٠ هكتار على مراحل ثلاث ٠

المرحلة الاولى : وهي تشمل تجهيز ١٥٠٠٠ هكتار موضوع القرار الوزاري المذكور أعلاه بالاضافة الى تأمين استمرار مشاريع الري القائمة حاليا ٠ اما المساحة الاجمالية المذكورة فهي موزعة كما يلي :

٥٠٠ بين نهر الدامور ونهر الاولي
٢٠٠٠ بين نهر الاولي ونهر الزهراني
٣٠٠٠ بين نهر الزهراني ونهر الليطاني
٨٠٠٠ بين نهر الليطاني والحدود الجنوبية
١٥٠٠ في منطقة مرجعيون

١٥٠٠٠

المرحلة الثانية : وهي تشمل تجهيز مساحة ١٠٤٨٠ هكتار٠

أما المرحلة الثالثة وهي تتضمن انشاء سد الخردلة لتخزين ٨٠ مليون متر مكعب وتجهيزه لري ٦٣٢٠ هكتار واقعة بين نهر سينيك والحدود وتحت منسوب ٢٠٠ متر وفوق ٣٤ مليون متر مكعب مياه لحاجات الشرب والصناعة ٠

مدة تنفيذ المرحلة الاولى حدد بأربع عشرة سنة ٠ أما مدة تنفيذ المرحلة الثانية والثالثة فمرهون بالقرارات التي سوف تتخذ حول هذا الموضوع ٠

وتضيف الدراسة ملاحظات وزير الموارد المائية والكهربائية قوله : كانت مشاريع الري من الوسائل الرئيسية التي يمكن للدولة أن تستعملها كأداة في تحقيق سياسة اجتماعية انمائية عادلة أقلها ترسيخ الفلاح في أرضه وتأمين الغذاء والعمل لجيش من العاطلين يتزايد باستمرار مهددا الامن والاستقرار ، تقترح اعتماد المخطط العام في هذا التقرير كوثيقة توجه الدرس والتنفيذ في المصلحة الوطنية لنهر الليطاني، واعادة تنظيم المصلحة المذكورة بشكل يكفل لها درس وتنفيذ المشاريع ، فتحقق الغاية التي من أجلها وجدت ٠

الى هنا ، ينتهي التقرير وهو يعتمد الدراسة العلمية والتصاميم والخرائط التفصيلية المرفقة التي تبين الفوائد الاقتصادية ومشاريع الري الي يوفرها تنفيذ هذا المشروع الحيوي ٠

ولا بد من اضافة بعض التطورات ٠٠٠ اللاحقة

فقد ورد في تقرير اللجنة المشتركة بتاريخ ٧٤/٦/٢٠ حول مشروع الليطاني ما يلي :

١ ــ بتاريخ ٧٣/٨/٢٩ اتخذ مجلس الوزراء اللبناني قرارا مستندا الى قرار مجلس ادارة المصلحة الوطنية لنهر الليطاني والى المرسوم رقم ١٤٥٢٢ تاريخ ١٩٧٠/٥/١٦ المتعلق بتوزيع مياه الري في الجنوب يقضي بما يلي :

LAU LIBRARY

ــ الموافقة على تنفيذ المرحلة الاولى من مشروع ري لبنان الجنوبي والتي تشمل الاراضي الصالحة للري والواقعة بين منسوبي ٥٠٠ و ٨٠٠ م فوق سطح البحر، وذلك باعتماد منسوب ٨٠٠ م في حدود الامكانات الفنية المتوفرة ...

ولقد فسرت مصلحة الليطاني بأن المقصود بالمرحلة الاولى حسب البرنامج الذي تقدم به مجلس ادارة المصلحة هو تنفيذ القناة الرئيسية من بحيرة القرعون الى الحدود الجنوبية وتجهيز ١٠٠٠٠ هكتار تقريبا لغاية صيف ١٩٨٣ .

٢ ــ قدمت المصلحة الوطنية لنهر الليطاني بالاشتراك مع خبراء (الفاو) دراسة أولية لهذه المرحلة ومقارنة بين القناتين ٨٠٠ عالي مركبا و ٨٠٠ أسفل مركبا . وفي جلسته المنعقدة بتاريخ ٧٤/٧/١٦ وبموجب المحضر رقم ٨٠٦ قرر مجلس ادارة المصلحة اعتماد القناة ٨٠٠ عالي مركبا وكلفت مديرية المصلحة بوضع الملفات اللازمة .

وما زال خبراء (الفاو) يعملون على وضع المخطط التوجيهي العام لري (٣٣٠٠٠) هكتار ، وذلك ضمن حدود المرسوم ١٤٥٢٢ المتعلق بتوزيع المياه .. الخ .

٥ ــ الثروة الحيوانية

قضية انماء الثروة الحيوانية في المناطق الزراعية تبدو أساسية لتأمين المواد الغذائية الرئيسية للفرد اللبناني ، فالبروتين

BEIRUT

عنصر أساسي في التغذية ، ولحم المواشي والدجاج والحليب والبيض والسمك أساس البروتين ، يضاف الى ذلك من الناحية الاقتصادية خسارة العملة الصعبة لاستيراد حاجات لبنان لتغطية الاستهلاك المحلي ، اذ اننا نستورد اكثر من نصف حاجتنا من اللحوم كما تشير بعض التقديرات قبل أحداث ١٩٧٥ كما اننا نستورد حوالي ٧٥ بالمئة من الحليب ومشتقاته يضاف الى ذلك مجموع الاستيراد من المنتجات الحيوانية والمواشي يعادل حوالي ٨ بالمئة من مجمل الاستيراد من الخارج •

وتشير بعض التقديرات الى ان استيراد لبنان يقرب من ٤٥ مليون ليرة تقريبا من الحليب ومشتقاته سنويا ، وان استهلاك الفرد بمعدل ٩٠ كلغ سنويا • وبلغ معدل استهلاك عام ١٩٧٢ حوالي ٣٠٠ الف طن من الحليب ، أما بالنسبة الى اللحوم فقد أنتج لبنان حوالي ٣٣ الف طن عام ١٩٧٢ واستهلك حوالي الضعف ، أي ان الانتاج يعادل نصف الاستهلاك •

أما بالنسبة للبيض فقد كان لبنان ينتج حوالي ٦٠٠ مليون بيضة ، كان يصدر حوالي النصف ، ولكن في هذه المرحلة بسبب ما حل بعدد كبير من المزارع ، جعل انتاج الفروج في حدود ضيقة وخفض انتاج البيض •

أما الاسباب التي تحول دون تنمية الثروة الحيوانية فهي :

أولا — عدم وجود التسليف الزراعي الذي يدعم التعاونيات وصغار المزارعين في ميدان انتاج الحيوان •

BEIRUT

ثانيا — صغر رقعة المراعي الطبيعية واعتماد المنتجين على العلف الذي يشكل حوالي ثلثي كلفة الانتاج • وهذه المادة الاساسية للانتاج تخضع لاسعار التجار واحتكار كبار المستوردين ، يضاف الى ذلك عدم تشجيع العلف وتسهيل تسويقه بأسعار تشجيعية بالنسبة لكلفته في الانتاج •

ثالثا — أهمية العناية الصحية وتأمين الطب البيطري •

يضاف الى ذلك ان انشاء تعاونيات يسمح لها بالاستيراد مباشرة من الخارج تستطيع ان تؤمن معظم الاحتياجات الزراعية بالاضافة الى العلف بأسعار الكلفة في حال الحاجة اليه بعد حساب الانتاج الداخلي من العلف •

وهناك من يقترح من الخبراء استيراد حوالي عشرة آلاف بقرة على فترة أربع سنوات او خمس سنوات من النوع الهولندي الجيد تتكاثر محليا بعد توالدها وتستطيع ان تؤمن معظم حاجات لبنان من الحليب في مرحلة أدنى ، ثم الحليب ومشتقاته في مرحلة التصنيع في ما بعد •

يبقى ان نشير هنا الى أهمية التعاونيات الانتاجية التي تستطيع مواجهة العقبات التالية :

١ — عدم توفر المراعي الطبيعية الصالحة وضيق رقعتها •

٢ — عجز المزارعين عن شراء العلف وقضية التصنيع

LAU LIBRARY

الزراعي بالنسبة للمنتجات الحيوانية التي تستخدم الفائض من الانتاج .

٣ ــ معالجة قضية الحاجة الى قروض متوسطة الاجل لدعم الانتاج .

٥ ــ تسويق الانتاج وعدم استغلال التجار له لفرض الاسعار على المزارعين .

كما أن مساعدة منظمة التغذية الدولية العينية كالآلات والمعدات الحديثة تفيد بالنسبة للمزارع الحديثة المعدة لتربية الابقار والدواجن وفي تحسين انتاجية المزارع وكيفية حفظ الاعلاف والاستفادة من مخلفات الصناعات الغذائية وكيفية تصنيع البيض في المستقبل ، أي استخراج البودرة المجففة من البيض كعملية تصنيع متطورة في حالات فائض الانتاج في المستقبل .

ولا بد لنا من أن نشير الى ان معظم الاقتراحات تتلخص بالاستيراد مباشرة بواسطة التعاونيات للحد من احتكار المستوردين في ميدان الابقار والمواشي والحليب المجفف، كمرحلة تليها مرحلة تنمية الثروة الحيوانية ودعمها ومساعدتها لكي تتمكن من تحقيق الاكتفاء الذاتي على صعيد المناطق ثم على صعيد لبنان بأجمعه وتوفير مبالغ مهمة من العملة الصعبة بالاضافة الى تشغيل عدد مهم من العمال الزراعيين بحيث يتمكن

BEIRUT

الفلاح والمزارع في المناطق من تأمين الانتاج اللازم له ولعائلته وتصريف الباقي في السوق المحلي والخارجي مستقبلا .

***

٦ ــ التعليم المهني

لقد قدرت أجهزة الاحصاء في وزارة التصميم سابقا حاجات الصناعة اللبنانية ما بين عام ٩٦٤ ــ ٩٨٠ بحوالي ٣٦٤١٢ فرصة عمل موزعة على الشكل التالي : ١٥٤١ تقنيين و ١٨٢٩٠ جهاز اداري و ١٠٤٦٨ يد عاملة متخصصة و ٢٢٥٧٤ من خريجي المدارس الثانوية المهنية .

هذه تقديرات سابقة نعرضها للاطلاع فقط ، مع العلم بأن حاجات لبنان الحالية وطلبات السوق العربية في الخارج تفوق اضعاف النسبة السنوية المقدرة سابقا .

وتبدو الحاجة ملحة في الوقت الحاضر الى العمال المهرة لتصليح السيارات والكهرباء وتمديدات الادوات الصحية ومن يتقن مهنة التبليط ، وصب الباطون والدهان والنجارة العربية وغير ذلك من المهن الفنية البسيطة التي سوف نلاحظ ضرورتها في مرحلة الاعمار ؛ هذه المرحلة التي قد تمتد لمدة عشر سنوات .

أما على صعيد الايدي العاملة المتخصصة : فيلاحظ ان الكثيرين من خريجي المدارس الثانوية المهنية قد تركوا لبنان

LAU LIBRARY

للعمل في الدول العربية نظرا للطلب على الاختصاصات في الحقول التالية : الكهرباء ، الميكانيك ، اليكتور ميكانيك ـ الكيمياء الصناعية ، الطوبوغراف ، الالكترون ، التبريد والتدفئة ، ميكانيك الطيران وغيرها •

يضاف الى ذلك حاجة لبنان في مجال الصناعة والتعمير الى التعليم المهني الابتدائي وخاصة الفروع التالية : ميكانيك عام ، النجارة ، الحدادة والتعدين ، الكهرباء ، ميكانيك السيارات ، ميكانيك الطيران ، الراديو والكهرباء الخ •••

من هنا ننطلق لنؤكد حاجة المناطق المتخلفة الى تعميم المدارس المهنية لتخريج أيد عاملة ماهرة وتقنيين اختصاصيين على صعيد الاعمار في الداخل وعلى صعيد تلبية طلبات العمل في الدول العربية ، فالمهنة والاختصاص المهني تعتبر من الناحية الاجتماعية صمام الامان لابناء المناطق التي تتوفر فيها الايدي العاملة المتبطلة والحائزين على شهادات تعليمية ابتدائية وتكميلية تخولهم الانتقال الى الوضع المهني والتقني المنتج •

ان النقص في عدد المدارس ومستقبل التعليم المهني في لبنان واضح • ففي محافظة الشمال مثلا لا يوجد أكثر من خمس مدارس مهنية ؟ يضاف الى ذلك النقص في خريجي المعاهد الفنية العالية وخاصة في المناطق التي يدرس فيها اقامة تجمعات صناعية في المستقبل ، كمنطقة جبل عامل ومنطقة الهرمل التي سوف تحتاج أساسا الى كادرات مهنية مدربة • فكلمة تدريب لا تعني

BEIRUT

فقط الاعمال التطبيقية لخريجي المدارس المهنية بل فترات تدريب في المصانع للتمرس على العمل واتقانه مع مراعاة التقدم العلمي والتكنولوجي ، يضاف الى ذلك ضرورة وجود جهاز متخصص يرشد الطلبة الى الفروع والاختصاصات الملائمة لعقلية وامكانات الطالب •

من هنا لا بد من الاشارة الى ان التقديرات السابقة لعدد الخريجين من المدارس المهنية هي بعيدة كل البعد عن تقديرات المستقبل وحاجاته على صعيد الصناعة ، وعلى صعيد سوق الاستخدام في البلاد العربية •

يقول أحد الخبراء ان تخريج حوالي ٢٢٠٠ طالب مهني من المدارس المهنية بحيث يبلغ العدد ما بين ٩٦٤ ـ ٩٨٠ حوالي ٣٥٢٠٠ ألف خريج ، هذه النسبة التي انطلقت منها تقديرات ٩٦٤ لا تعادل سوى ربع المطلوب من العدد اللازم بالنسبة الى سوق العمل في لبنان •

يبقى من الضروري أن نستنتج : ان برامج التنمية الصناعية في المناطق تستوجب تخريج التشكيلات التقنية اللازمة • ولعل انشاء مراكز التعليم المهني على أساس دورات سريعة ومكثفة يمكن ان تساعد في تخريج تشكيلات مهنية تتناسب مع حاجات التنمية والتعمير في المدن الساحلية وفي المناطق ، علما بأن هجرة العمال المهرة والاختصاصيين أصابت ٦٠ الى ٧٠ بالمئة من مجموع اليد العاملة أي نحو خمسين ألف شخص (تقديرات غرفة التجارة والصناعة ••) •

LAU LIBRARY

٧ ـ التسويـق (١)

يستنتج من بعض الاحصاءات ان حوالي ٨٥ بالمئة من الصادرات الصناعية والزراعية تتجه نحو الدول العربية • وقد بلغ التصدير حسب النشرة الاحصائية لعام ٩٦٨ للحمضيات بنسبة ٨٦ر٥ بالمئة للدول العربية والباقي ١٣ر٥ بالمئة للبلدان الاشتراكية و ٩٥ بالمئة من الليمون الحامض صدرت الى أوروبا الشرقية (النشرة الاحصائية عام ١٩٦٨) •

أما بالنسبة الى البيع والتصريف فيتم الجزء الاكبر بيعه لقاء عمولة (كوميسيون) • أما بالنسبة الى الدول الشرقية فعلى أساس اتفاقات تجارية « كليرنغ » •

أما بالنسبة لعام ١٩٧٢ فتشير الاحصاءات الى ان حوالي ٥٨ بالمئة من الصادرات اللبنانية تتجه نحو الدول العربية وحوالي ٢٠ بالمئة لبلدان العالم الثالث ، والبلدان الاوروبية والاميركية الشمالية ٢٢ بالمئة •

---

(١) في بعض الدول لا يجوز تصدير اي سلعة او مادة غذائية ما لم تتوافر كميات منها في السوق المحلي وفي لبنان صيف ١٩٧٧ بدأت الشاحنات بأعداد كبيرة تنقل المواد الزراعية خارج لبنان والمتاجرين هم متمولون لبنانيين وعرب يدفعون اسعارا اعلى من السعر المحلي مما يرفع السعر ويحرم المستهلك اللبناني ...

BEIRUT

أهم البلدان العربية المعنية بالصادرات اللبنانية :

السعوديـة	١٦ر٣	بالمئة من الصادرات اللبنانية
الكويـت	٩ر٦	بالمئة من الصادرات اللبنانية
سوريـا	٧ر٢	بالمئة من الصادرات اللبنانية
ليبيـا	٦ر٤	بالمئة من الصادرات اللبنانية
العـراق	٦	بالمئة من الصادرات اللبنانية

وقد تطورت نسبة الصادرات اللبنانية على الشكل التالي :

	١٩٦٨	١٩٧٢
المنتوجات الخـام	٤٢ر٢٪	٣١ر١٪
المنتوجات نصف المصنعة	٦ ٪	٦ر٩ ٪
المنتوجات المصنعـة	٥١ر٧٪	٦١ر٨٪

هنا ،لا بد من ملاحظة الهبوط في تصدير المنتوجات الخام صادرات زراعية في الاساس ، والنمو في الصادرات الصناعية بحيث أصبحت تشكل حوالي ثلثي الصادرات اللبنانية عام ٩٧٢•

ومن المشاريع التي تساعد على تسهيل عملية التسويق والتصريف للخارج تحسين وتطوير مرافىء صيدا وصور وطرابلس حسب متطلبات السفن التجارية ، بالاضافة الى انشاء برادات حديثة في المرافىء المذكورة واستعمال الوسائل التي

LAU LIBRARY

تنظم عملية الصيد وتحفظ الفائض في البرادات للتصدير الى الخارج •

وبالنسبة الى التصريف الداخلي ، تشير التقديرات الى ان بعض المنتجات الزراعية والفواكه تباع الى المستهلك بضعف ثمنها الاصلي أو يزيده• وهذا يعني بأن كبار التجار يفرضون السعر الادنى على المزارع والسعر المضاعف على المستهلك • ومن هنا ننطلق لنشير الى دور النقابات العمالية ونقابات المزارعين في اقامة شبكة من التعاونيات في المناطق والمدن لبيع المنتجات الزراعية بالاضافة الى المعارض الزراعية الدورية في المناطق للتعرف على المنتجات الزراعية وبيعها بأسعار تشجيعية • وسوف ندرس دور التعاونيات مفصلا فيما بعد •

ان قضية التسويق الزراعي من الاهمية بمكان لتصريف الانتاج الفائض في لبنان • وقد حصلت في الماضي أزمات في تصريف الانتاج لبعض الفواكه الذي زرع بكثرة في أنحاء الجمهورية اللبنانية وقد مرت فترات على هذا الانتاج المتدفق دون ان يجد المخارج الضرورية لتصريف الانتاج • ومن هنا نشعر بأهمية التخطيط الزراعي أي مجموعة الخطط والبرامج للاستثمار الزراعي وتوجيه التنمية الزراعية على ضوء احتياجات السوق المحلية وحاجات الاسواق العربية وسعة اهتمامها للفائض من الانتاج وبالتالي تحديد الاهداف الانتاجية للسلع الزراعية •

وهناك اقتراح على صعيد الدول العربية يقضي بضرورة

LAU LIBRARY BEIRUT

ايجاد توازن بين تلك الدول بحيث يختص كل بلد بقدر من التنوع الزراعي وتأمين الترابط بين الدول العربية على المستوى الاقتصادي والزراعي وهذه الفكرة تنطلق من مبدأ الاستثمار الزراعي العربي في المستقبل على أساس الاقتصاد المتكامل •

وقد قامت على هذا الصعيد المنظمة العربية للتنمية الزراعية وقدمت هذه المؤسسة الدراسات حول امكانية استغلال الاراضي غير المزروعة في سوريا ومصر والسودان والصومال ، يضاف الى ذلك ان الشركة العربية للزراعة والانتاج الغذائي تعمل برأسمال قدره ١٠٠ مليون دينار كويتي، وقد حددت بعض أهدافها بما يلي :

١ — تحقيق الاكتفاء الذاتي للعالم العربي من المواد الغذائية بزيادة الانتاج الزراعي من الحبوب والخضر والفواكه •

وهدف الشركة هذه ، هو ايجاد توازن بين الزراعات العربية فيما بينها ، والاستغناء عن الاستيراد من العالم الخارجي بزيادة تنويع الطاقة الانتاجية في ما بينها •

٢ — زيادة الطاقة الزراعية وذلك باستعمال الوسائل الحديثة في الانتاج ثم المساهمة عن طريق فائض الانتاج في التخفيف من حدة أزمة الغذاء العالمية وتصدير الانتاج الفائض الى الخارج •

وعلى هذا يمكن اعتبار هذه المؤسسة نواة لتحقيق زراعة عربية متنوعة بغية تحقيق الاهـــداف الاساسية في التكامـــل الاقتصادي والتعاون في تصرف المنتجات الزراعية داخل الــدول العربية والباقي في العالم الخارجي •

وهناك الشركة العربية لتنمية الثـروة الحيوانية المختصة بالاعمال الزراعية الفنية والتجاريـة المتعلقـة باتـاج المنتجات الحيوانية والاعلاف ، بما في ذلـك جميـع المشاريع العائـــدة للدواجن والسمك واللحوم والالبان والبيض والتصنيع الزراعي الحديث لجميع المنتجات الحيوانية واستغلال انتاجهـا بأفضـل السبل • وقد باشرت هذه الشركة أعمالها عام ١٩٧٥ مع أحـــد عشر بلدا عربيا • وهي تعتبر نواة تعاون عربي عـلى صعيد تنمية الثروة الحيوانية وتسويق الانتاج على الصعيد المحلي بين الدول العربية وعلى صعيد تسويق الانتاج الى العالم الخارجي •

LAU LIBRARY BEIRUT

الفصل الرابـع

اضواء على تنمية المناطق المتخلفـة

التسليف .... والتخطيط

أما التسليف وتوزيع القروض فان نصيب الزراعة منهمـا محدود وضئيل بالنسبة الى القروض الموزعة عـلى القطـاع التجاري • ويحدد لنا الجدول التالي حصة الزراعة من القروض المصرفية عام ١٩٦٨ :

الزراعة	٣ر٤ بالمئة	التجارة	٥٣ر٦ بالمئة		
الصناعة	١٦ بالمئة	المؤسسات المالية	٥ بالمئة		
البنـاء	١٠ر٤ بالمئة	مختلف	١٠ر٥ بالمئة		

وهذا يعني حسب هذا الجدول بأن حصة القطاع التجاري من القروض المصرفية تفوق جميع القطاعات الانتاجية مجتمعـة علما بأن القروض ذات الآجال المتوسطة والطويلـة محـدودة بالنسبة الى القطاعات الانتاجية ومتوفرة في تمويـل تجـارة

الاستيراد وفي قطاع العقارات ••• وكانت حصة الزراعة عام ١٩٧٣ من تسليفات المصارف ١٦٠ مليون و ٤٤٥ ألف ليرة مقابل مليارات و ٣٨٠ مليون و ١٥٢ ألف ليرة لقطاع التجارة •• الخ••

وحصة وزارة الزراعة من ميزانية الدولة تراوح بين ٢ و ٢٫٨ بالمئة ، يذهب معظمها رواتب للموظفين •

ثم ان قروض بنك التسليف الزراعي والصناعي والعقاري انخفضت الى أقل من ٤ ملايين ليرة عام ١٩٧٤ ، وقد قررت الحكومة مؤخرا انشاء مصرف للتسليف الزراعي يمكنه ان يقوم بدور فعال عن طريق التدخل في عملية الانماء وفي توزيع التسليفات لصالح الاكثرية من المزارعين الصغار على أساس تنويع الانتاج بحسب حاجات الاستهلاك المحلي ومجالات التسويق •

أما بالنسبة لفائدة التخطيط في المناطق ، وعلى صعيد الجمهورية اللبنانية، نقول ان التخطيط هو أساس الانماء الزراعي والصناعي • وقد تحدد سابقا مجموعة الخطط والبرامج للاستثمارات كوسيلة لتوجيه التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي • وهذا النوع تقوم به الدولة لانه يرتبط ارتباطا وثيقا بتنفيذ التجهيزات الاساسية الضرورية لانماء المناطق كمشاريع الري ، والكهرباء ، والاوتوسترادات ، والطرق ، والمدارس ، والمستشفيات ، والمختبرات الخاصة بالبحوث الزراعية ، والمدارس المهنية أيضا • هذا عدا الاحصاءات

التي تقوم بها أجهزة متخصصة لمعرفة الثروات الطبيعية ، والتخزين بواسطة البحيرات ، ومعرفة وضع التربة وصلاحيتها للزراعة ، ووضع الخرائط الخاصة بذلك (١) ، كما ان الاحصاءات ضرورية لارتكاز مبدأ التخطيط على أساسها كمعرفة الطاقة البشرية ، وحاجات الصناعة في المستقبل لتوجيه التشكيلات التقنية في المستقبل تفرض الحاجة الى احصاءات دقيقة في كل سنة على صعيد التوسع السكاني وهجرة المناطق الزراعية ••• الخ •

يضاف الى ذلك ، على صعيد المناطق الزراعية ، ما تشير اليه بعض التقديرات • فهذه التقديرات تقول ان حوالي أكثر من ٨٠ بالمئة من المنتجات الزراعية صالحة للتصنيع ، علما بأن بعضها فقط معد للتصنيع كالشمندر ودوار الشمس والتبغ • لهذا يعتقد بعض الخبراء بضرورة وجود سياسة تخطيطية تنطلق من مبدأ المساهمة مع الرأسمال الخاص ببناء صناعات زراعية تعتمد على الامكانيات الزراعية في المناطق • ولكي تؤمن الدولة المواد الاولية لتشغيل المصانع يمكن ان تحدد الاسعار ، ومساحات الارض المخصصة لزراعة هذا الصنف من الزراعة أو غيره ، بعد الاخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الداخلية ومجالات التسويق والباقي لتشغيل المصانع المذكورة •

نستنتج مما تقدم أهمية الاحصاء والتخطيط على صعيد

(١) ندوة الدراسات الانمائية .

الانماء البشري كمستوى الانسان ، وعدد التشكيلات التقنية في كل قطاع ، والعمال الفنيين والعاديين ... وفرص العمل الموجودة الخ ... بالاضافة الى استيعاب التقنية الحديثة في حال اقامة تجمعات صناعية ، وقدرة المناطق على استيعاب أنواع معينة من الصناعة دون غيرها . كل هذا يعطينا فكرة أولية عن أهمية التخطيط على صعيد التنفيذ الحالي وعلى صعيد الانماء المستقبلي .

والتخطيط على صعيد الوطن يختص بتحديد نسبة النمو الاقتصادي للدخل الوطني وتوزيعه بين الاستهلاك والاستثمار ، وتقسيم الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص ... الخ .

والتخطيط على المدى القصير يهدف الى تحقيق التوازن النقدي والمالي للاقتصاد وهو عادة يكون سنويا ... بينما التخطيط على المدى المتوسط يعتمد على تخطيط التنمية الاقتصادية التي ترتبط بنسبة الدخل الوطني المعد للاستثمارات ، ويعتبر البعض أن المهلة بين اربع أو خمس سنوات تعبر عن حاجات التنمية بصورة أفضل ... وهناك الخطة البعيدة المدى التي تعتمد على التجهيزات المنتجة وعلى ثمرات الانتاج الاجتماعية ، يضاف الى ذلك حسابات الاجيال اللاحقة وعقليتها ومدى فهمها لعلاقات الانتاج ، علما بأن القوى الفاعلة تتجدد كل ٢٠ أو ٢٥ سنة .

لقد أورد البروفسور مارشيسكي، استاذ التخطيط في جامعة

LIBRARY BEIRUT

باريس ، ضرورة حسابات التخطيط الآتية :

١ ــ حساب القوة العاملة في اطار مجموع السكان وهو عنصر أساسي لتقدير عنصر الطلب والانتاج ، هذا مع العلم بأن التخمينات أو التقديرات الديموغرافية المستقبلية تكون مؤكدة في حالات المدى القصير أو المتوسط . غير ان الحسابات تصبح تقديرية عندما تجاوز حسابات التخطيط مدة عشرين سنة .

٢ ــ مصادر الطاقة والثروة والوسائل التقنية اللازمة التي تقدر الوقت اللازم للاكتشافات العلمية أعلاه لاستخدام أفضل للطاقة والثروة الاقتصادية وهذا ما يدعو للاخذ بعين الاعتبار الاكتشافات الممكنة والمساعدات على انتاج أفضل .

٣ ــ الشروط السياسية والاقتصادية في باقي أجزاء العالم.

هذا على صعيد التخطيط بشكل عام . أما في لبنان فالتخطيط على صعيد تقدير التشكيلات التقنية المتخرجة وربطها بسوق العمل الصناعي والزراعي ، بالاضافة الى ربط التعليم الجامعي بحاجات التنمية وتطوير التعليم ، وملازمة تطور الاحتياجات المستقبلية على صعيد القدرات البشرية المتخصصة والمهنية الضرورية للتنمية الزراعية والصناعية الخ ..

هذه المبادىء والمفاهيم غير مطبقة في لبنان حتى الآن ، علما بأن الدول المتطور تحسب وتقدر الخطة المستقبلية في تطوير وتوجيه الاسعار بحيث تتمكن الدولة من تشجيع بعض المنتوجات

LAU LIBR...

الاستهلاكية وبعض القطاعات الانتاجية المتخلفة مع اقتراح التدابير اللازمة في مجال التعريفة والاعتمادات والقروض والتحويل والضرائب وسياسة توزيع المداخيل وثمرات الانتاج بحيث تتحقق أهداف الانتاج والاستثمار والاستهلاك .. الخ .

ولا بد لأي خطة في لبنان المستقبل بأن تأخذ بعين الاعتبار القضايا التالية :

١ ـ عدم التوازن بين القطاعات الاقتصادية وخصوصا القطاع الزراعي ـ كما أسلفنا ـ وتخلفه عن قطاع الخدمات والتجارة ...

٢ ـ عدم كفاية أو توافق التركيب المصرفي مع ضرورات التنمية بسبب فقدان مصادر التمويل المتوسطة والطويلة الاجل .

٣ ـ اتباع سياسة توزيع المداخيل وحساب مدى تأثيرها على مجموع الطلب العام .

٤ ـ حساب العلاقة في زيادة القدرة الانتاجية للاقتصاد وتحديد نسبة زيادة الاستثمارات وتطور قطاع الصادرات .

٥ ـ قضية البطالة ، والمخارج اللازمة لتشغيل الادمغة والاختصاصيين (اللبنانيين !!) المنتشرين في مختلف بلاد العالم .

٦ ـ التوسع الديموغرافي وزيادة عدد دارسي العلوم النظرية وكثرة عددهم (اذ ان عددهم يفوق الحاجة) وضرورة تطوير العلوم المهنية والاختصاص التقني بما يتلاءم وحاجات المستقبل .

٧ ـ التفاوت في توزيع المداخيل والانتاج في المناطق والتأثيرات الاجتماعية الناتجة عن هذا التفاوت .

٨ ـ الخدمات والتجهيزات الاجتماعية ، كالصحية مثلا ، وضرورة تطويرها ومعالجتها جذريا لتستطيع تقديم الخدمات الاساسية للمواطنين .

٩ ـ الجهاز الاداري وضرورة تطويره بعناصر كفوءة ونزيهة وخاصة تلك التي تختص بالضرائب والخدمات الاجتماعية .

هذه المبادىء نذكرها على سبيل المثال ؛ وهي موجودة في مشروع الخطة العامة لعام ١٩٧٠ والتي بقيت أمنيات أي دون أن تبصر النور ...

هذه المبادىء الاساسية الضرورية للبنان المستقبل الذي يواجه التحدي بالتحول الى دولة عصرية أو يبقى راسخا في قيود الحيرة والاضطراب التي يعاني منها الكثير من الدول المتخلفة ... فسياسة التنمية يجب ان تعمق نفسها في التخطيط والاحصاء بحيث تسمح بزيادة الجهد للمناطق المتخلفة وفي خلق نواة للتنمية بواسطة الاستثمارات العامة الاساسية من قبل الدولة ... (١) .

(١) يرى بعض الاقتصاديين ضرورة انشاء تخطيط على الصعيد الاقليمي بحيث تؤمن اجهزة التخطيط في المناطق المشاركة في عملية التخطيط ومراقبة التنفيذ ...

خلاصة :

لا بد من تلخيص بعض النتائج في البحث على صعيد التنمية الزراعية وبعض النقاط الواردة ، والذي يهمنا تحقيق النموذج الافضل للمناطق المتخلفة والمحرومة ...

تبدأ ضرورة معالجة التنمية الزراعية من نقطة هي ان العاملين في القطاع الزراعي هم حوالي ٤٠٪ تقريبا ، اذ يجني العاملون في هذا القطاع حوالي ١٨ بالمئة من الدخل الوطني أي

حوالي ٢٧٥ ل ل للشخص الواحد في حين تشير تقديرات ١٩٧٤ بأن القسم الباقي من السكان يتمتع بمستوى دخل يقدر بحوالي ١٥٠٠ ل ل .

هذه تقديرات من الماضي نذكرها للدلالة على ضرورة رفع مستوى الانتاج الزراعي ... وليست هناك من « حلول سحرية » غير معروفة . ولكن نظرة عقلية

تهيب بنا ان نقول بأن المشروع الاخضر ، وهو فكرة قيمة في الاساس ، أتاحت للعديد من المواطنين اللبنانيين الافادة من هذا المشروع، وان الاحصاءات تشير بأن حوالي ١٧٠ ألف هكتار ما زالت قابلة للاستصلاح . وقد قرأت تقريرا لأحد الخبراء يشير بأن كلفة استصلاح الاراضي المذكورة أعلاه هو زهاء ٢٠٠ مليون ل. ل. (١) .

والحقيقة التي يمكن ان ندركها بأن نسبة الاستصلاح السنوي التي قام بها المشروع الاخضر — مع تقدير جميع الخطوات التي قام بها سابقا — تعادل ١٥ ألف هكتار من عام ١٩٦٥ — ١٩٧٤ ، وهذا المعدل السنوي في استصلاح الاراضي يفيدنا بأن استصلاح حوالي ١٧٠ ألف هكتار يتطلب مدة طويلة جدا : ما يزيد عن تسعين سنة .. الخ .

نعود فنقول : ومن أين المال ؟

لقد ورد اقتراح عن ضرورة مشاركة قطاع المصارف في التنمية والتعمير . وورد أيضا عن ضرورة تخصيص نسبة معينة من الودائع الموجودة في المصارف لتحويل المشاريع المنتجة .. أي وجوب استثمار نسبة معينة من ودائع المصارف في مشاريع انمائية (سندات دين على الدولة لتمويل مشاريع التنمية مثلا .

(١) ندوة ابحاث مؤتمر انماء الشمال .

والنسبة تقدر ما بين ١٠ و ٢٠ بالمئة • وهذا مشروع يمكـــن ان يفيد منه في المستقبل ما يزيد عن مائة الف مواطن تقريبا) •

هنا نورد بعض الجداول حول الاراضي المستصلحة بواسطة المشروع الاخضر ما بين عام ١٩٦٥ و ١٩٧٤ بالاضافة الى جدول حول انتاج الشمندر السكري •

توزيع الاراضي المستصلحة على المحافظات كما يلي :

المحافظـــة	المساحة المستصلحة
جبل لبنان	٢٥٦٤٧ دونما
الشمـــال	٣٦٧٣٨ دونما
البقـــاع	٥٠٤٩٣ دونما
الجنوب	٤٥٧٠٨ دونما

بالنسبة الى القمح تشير بعض التقديرات بأن البقاع ينتـــج حوالي ٤٥ بالمئة تقريبا من مجمل الانتاج اللبناني الـــذي يراوح بين ٥٠ و ٧٥ ألف طن أي بمقدار لا يزيد عن نسبة ٢٥ بالمئـــة من مجموع الانتاج اللبناني •

أما الشمندر السكري فيشير الجدول المذكور أدناه الـــى

تقلب الانتاج خلال خمس سنوات على الشكل التالي :

العـــام	الانتاج (الف طن)
١٩٧٣	١١٢
١٩٧٤	٦٦
١٩٧٥	١٦٠
١٩٧٦	٣٥
١٩٧٧	١٠٥

LAU Library
LIBRARY BEIRUT

ملحق

LAU
LIBRARY
BEIRUT

النقابـات .... دورهـا

نظرا لأهمية النقابات على الصعيـد الاقتصادي ، وتزايـد هذه الاهمية مع مرور الزمن والدور الايجابي الـذي يمكن أن تلعبه في المستقبل على صعيد التعاونيات ، وانماء الحس التعاوني بين الافراد والنقابات ، وعلى صعيد تأمين الفوائد الاقتصاديـة لافراد الطبقة العاملة ، رأينا ان نحصر بحثنا في ثـلاث نقـاط : النقطة الاولى ـ النقابات في لبنان ، والنقطة الثانيـة الرقابـة الاقتصادية والاسعار لتبيان واقع الرقابة في لبنان وبعض الـدول وقضية الاسعار ، وأخـيرا دور النقابات بانشاء شبكـة مـن التعاونيات بالاضافة الى بعض الخدمات الاقتصادية المختلفة .

١ ـ النقابات والعمال في لبنان :

الطبقة العمالية في لبنان لها تاريخ طويل مرتبـط بالواقـع الاقتصادي والاجتماعي ، فقد عانت أكثرية هذه الطبقـة مـن الفوضى العامـة والظلم الاجتماعـي ، والنمو غـير المتوازن بين المناطق والبطالة والغلاء الشيء الكثير ، ومـا تـزال التنظيمات النقابية تعاني من المشاكل السياسية في الوقت الذي تفتقر فيه الى

العمل النقابي المبني على النظرة الموضوعية والعقلية للمصالح النقابية المشتركة بين أبناء المهنة الواحدة .

لقد نظم المرسوم الاشتراعي رقم ١٧ الصادر مؤخرا العلاقة بين العامل ورب العمل أثناء الحوادث ، واعتبر ان الاتفاقات الصريحة أو الضمنية التي تكون قد جرت بين صاحب العمل والاجير، لا سيما لجهة تعديل دوام العمل أو عدد ساعاته أو مكانه أو طبيعته أو مقدار الاجر، تعتبر نافذة، على ان يراعى لجهة الاجر الحد الادنى المنصوص عنه وهي امكانية التخفيض لجهة الثلث الراتب للاجير الذي لا يزيد عن الفي ليرة شهريا وان لا يقل عن ٢٥٠ ل. ل. شهريا حتى ١٨/٢/١٩٧٧ .

***

تشير الاحصاءات الصادرة عام ١٩٧١ بأن عدد العمال في القطاعات الانتاجية يبلغ (٥٣٨٤١٠) عاملا توزعوا على النحو التالي :

القطاع الزراعي ١٠١٧٦٠ عاملا ١٩ بالمئة ، القطاع الصناعي ٩٥٥٣٥ ٨ر١٧ بالمئة ، الكهرباء والماء ٥٦١٠ عمال ٥ر٥ بالمئة ؛ البناء ٣٥٠٥٥ عاملا ٥ر٦ بالمئة ، التجارة والفنادق ٩٠٦٢٠ عاملا ١٧ بالمئة ، المواصلات والنقل ٣٨٢٣٥ عاملا ٧ بالمئة ، المال والخدمات ١٨٤٢٠ عاملا ٤ر٣ بالمئة ، خدمات متنوعة ٢٤٩٧٩٠ عاملا ٨ر٢٧ بالمئة .

AUB LIBRARY BEIRUT

كما تشير الاحصاءات الى ان هناك حوالي ٧٥ بالمئة من النساء لا يعملن في لبنان بالاضافة الى ان ٦٠ بالمئة من وقت العمال الزراعيين هو فارغ .

وحاليا لا نملك الارقام والاحصاءات الدقيقة عن هجرة الخبرات العمالية والمهنيين والحرفيين والعمال المختصين ، وتشير بعض التقديرات بأن الهجرة في قطاعي الصناعة والبناء وخصوصا العمال الفنيين قد وصلت الى نحو ٤٥ بالمئة .

وتشير بعض التقديرات الاولية ان عدد العاملين في الحرف والصناعة اللبنانية هو حوالي ٣٠٠ ألف شخص ؛ وان نسبة من اليد الماهرة والتقنية التي هاجرت الى الخارج تقدر ما بين ٦٠ الى ٧٠ بالمئة ، يضاف الى ذلك عدد مهم من كبار المهندسين والاختصاصيين . ولا بد من الاشارة الى انه حتى الآن لا توجد احصاءات دقيقة حول هذا الموضوع وهي عبارة عن تقديرات لدى مديرية الصناعة والاتحاد العام .ولا يزال لبنان ينتظر احصاء الطاقة البشرية الباقية في جميع القطاعات نظرا لتأثير هذه الهجرة على مرحلة الاعمار المنتظرة وعلى تحديد الضرر الذي أصاب لبنان من جراء هجرة الاختصاصيين والعمال الفنيين .

نلاحظ في فترة ما بعد الاحداث تسريح العمال من المؤسسات التي أصيبت في الاحداث ، بالاضافة الى وفرة اليد العاملة في مناطق وقلتها في مناطق أخرى يضاف الى ذلك مشكلة البطالة المزمنة في لبنان واستفحالها في الحالة الحاضرة .

بالنسبة للعمال الزراعيين مثلا والتي تشير بعض التقديرات الى شغور وقتهم بنسبة ٦٠ بالمئة ، يبدو ان تنفيذ مشاريع التنمية الزراعية وبالاخص مشاريع الري (وقد بحثنا أهميتها وفائدتها في الفصول السابقة) وغير ذلك من المشاريع الانمائية كتنفيذ الاتوسترادات ومرفأ طرابلس وصيدا وصور . نذكر بعض هذه المشاريع على سبيل المثال لخلق فرص عمل جديدة بعد تنفيذ مشاريع التنمية الزراعية في المناطق وتنفيذ مشاريع التجهيزات العامة الضرورية . كما ان فكرة اقامة مراكز صناعية مزودة بالماء والكهرباء في منطقة جبل عامل والهرمل وبعض المناطق الاخرى تفيد في تنفيذ المشاريع الصناعية في المستقبل ، وخلق فرص عمل جديدة .

وعلينا ان نأخذ بعين الاعتبار المشاريع الانتاجية التي ترفع القدرة الانتاجية للبلد وتزيد الدخل وتمتص بطالة الايدي العاملة (١) وهي التنمية الصناعية التي تعود سرعتها الى العامل التكنولوجي وقوة التمويل الذاتي . فالتنمية الصناعية تظهر كعملية تغيير في التركيبات السابقة من الناحية الصناعية وتوسيع

(١) يقدر عدد المهاجرين من العمال في قطاع البناء بنحو ١٣٠٠٠ عامل اي نحو ٣٠٪ من الذين في هذا القطاع .
اما بالنسبة للعمال المهرة والاختصاصيين في قطاع الصناعة فان الهجرة اصابت ٦٠ الى ٧٠ بالمئة من مجمل اليد العاملة اي نحو خمسين الف شخص . اما في قطاع النقل والمواصلات لا يتوقع ان يكون النزف في هذا القطاع اكثر من ١٠٪ اي نحو ٤ الاف شخص (تقديرات غرفة التجارة والصناعة) .

LIBRARY BEIRUT

المداخيل بنسبة وحدة عامل العمل ، ولا بد لها ان تأخذ بعين الاعتبار زيادة قطاع الصادرات الخارجية وزيادة مناسبة للانتاج الصناعي لتغطية السوق المحلي . علما بأن التصنيع يتطلب زيادة استثمار وحدة رأس المال ، واستيعاب التقنية الحديثة مع تحسين عناصر الانتاج .

وهنا نعود الى استعراض الميادين التي يمكن للطبقة العاملة أن تستفيد منها ، في المستقبل ، بالنسبة لمفهوم المشاركة أو لتحسين أوضاع النقابات : هناك من يقترح أن تتدخل الدولة في القطاعات الاساسية بشكل مساهمة في رأس المال (الشركات المختلطة) لتوفير السلع والمنتجات الاساسية للمواطنين بأسعار مدروسة ، ثم مساهمة النقابات العمالية في ادارة وتمويل المؤسسات التي تزيد عدد العمال فيها عن ٤٠٠ عنصر . وهذا ما يسمى بمبدأ المشاركة ، اذ يجرى الاكتتاب بالتقسيط على مدى متوسط للفئات العمالية في المؤسسة .

وهناك مبدأ الادارة المشتركة للمؤسسات الكبرى بين الدولة والقطاع الخاص والعمال ، ومبدأ تأسيس شركات مختلطة تسهم اليد العاملة فيها بنسب تختلف حسب حجم المؤسسة ، باقتطاع تدريجي لقسم معقول من أجورهم .

ولا يمنع صدور قانون يصنف الاجور العائدة للعمال في المؤسسات العاجزة عن الدفع بشكل مساهمة في رأس مال الشركة ..

ولا بد من الاشارة الى تصريحات أحد المسؤولين بأن ضمان الشيخوخة سينفذ قريبا وسيشمل جميع المواطنين بمن فيهم المزارعون والأدباء والمفكرين بالاضافة الى العمال • مثل هذه التصريحات ، اذا نفذت ، تعتبر ايجابية وتساعد على تطور نسبي في مجال الضمان لافراد الطبقة العاملة •

وزيادة تقديمات الضمان بالاضافة الى الحد من البطالة ووقف الزيادة غير المعقولة للاسعار ، ومحاربة التضخم وسلم الاجور••• تشجيع التعاونيات ، تعتبر جوهر المطالب العمالية منذ فترة طويلة •••

٢ ـ الرقابة الاقتصادية والاسعار :

لمحة موجزة :

قضية الرقابة على الاقتصاد العام للدولة من الاهمية بمكان، وقد قطعت الدول المتطورة شوطا في هذا المجال يعبر عن الرغبة في افادة المواطن والطبقات العاملة من ثمرات التنمية بسعر مدروس ومتحرك في اطار الخط الاقتصادي العام •

وقد تأخذ الدولة بالرقابة المالية بواسطة البنك المركزي وهي مطبقة في لبنان ضمن الاصول السليمة ، وبالرقابة على الشركات المساهمة والاستثمارات الاساسية في الحياة الاقتصادية العامة بشكل شركات مختلفة بين القطاع العام والقطاع الخاص بحيث يسمح للدولة أن تراقب جميع عمليات الانتاج وبالتالي

LIBRARY BEIRUT

تحديد الاسعار المناسبة للمواطن بالاضافة الى الجودة والخدمات ذات التعرفة المخفضة •

ولا بد لنا من استعراض نماذج من مراقبة الدولة ومشاركتها في القطاع الخاص في القطاعات الاساسية •

ففي فرنسا تشارك الدولة بأكثرية الاسهم في القطاعات التالية : الصناعة الميكانيكية ـ النقل ـ المواصلات ـ شركات الطيران ـ الشركات البحرية ـ الاعلام ـ الدعاية •

وهناك مشاركة بأقلية الاسهم في الشركات الفرنسية للبترول والشركة الفرنسية للتصفية •

وهناك أيضا مكتب الحبوب الوطني الذي يستورد ويصدر الحبوب ويراقب السوق التجاري من ناحية الاسعار • ويبلغ عدد الشركات المختلطة حوالي ١٩١٩ شركة منها ٤١٠ شركات طاقة ومناجم ، ١٤٠ شركة نقليات واتصالات ، ٥٤٥ شركة منتوجات كيميائية ، وللقطاع المالي ٥٧٤ شركة ، وللقطاع التجاري ٢٥٠ شركة •

يضاف الى ذلك بأن المشاركة المالية في سويسرا والنمسا تشهد بحركة تطوير القطاع العام وارتباطه مع الرأسمال الخاص• وفي بريطانيا تدار القطاعات الاساسية العامة بواسطة أشخاص يملكون كفاءات عالية في الحقل الصناعي والتجاري والمالي ، بالاضافة الى ذلك فهناك شبكة من اللجان الاستشارية تمثل

المستهلكين والتي تحيط بمجالس ادارة المؤسسات يمكن أن تضعها في أية لحظة أمام خطأ يحصل بالنسبة لصالح الشعب .

أما في لبنان فقد ذكرت احصاءات مؤسسة البحوث والاستشارات بأن مؤشر أسعار المواد الغذائية ارتفع ما بين شهر آذار ١٩٧٥ وآذار ١٩٧٧ بنسبة ٨١ بالمئة وقد تبين ان سلة المنتجات كان معدل تثقيلها بنسبة ٨ر٤٢ بالمئة من دخل الاسرة فأصبح كي يؤمن ذات الكمية والنوعية من السلع يلتهم ٥ر٧٧ من الدخل وقد ارتفع مؤشر الحبوب ومشتقاتها بنسبة ٥ر٧٤ بالمئة ومؤشر الحليب والاجبان ٤ر٦١ بالمئة ومؤشر اللحوم ٧ر٤١ بالمئة ، بينما ارتفعت أجور النقل مع اكلافه ١٠٦ بالمئة .

يعتقد بعض الاقتصاديين بأن الاسباب الخارجية تعود الى التضخم الحاصل في معظم بلدان العالم وارتفاع أسعار العملات الاجنبية الخاصة بالاستيراد وارتفاع أسعار النفط .. الخ ... أما الاسباب المحلية لارتفاع الاسعار، كما يقول البعض فتعود الى انخفاض قدرة الانتاج مما أدى الى زيادة الطلب وارتفاع الاسعار، وفي هذه النقطة اي زيادة ورفع الطاقة الانتاجية ، تبدأ هذه النقطة بخلق منتوجات زراعية تعادل الطلب المحلي وتسويق الفائض الى الخارج. وقد فصلنا أهمية ذلك في حينه. يضاف الى ذلك ان رفع الطاقة الانتاجية والمستوى على الصعيد الزراعي والصناعي ضرورة أساسية ، ولكن تبدو قضية فرض تعرفة الزامية محددة على المنتجات الاساسية الزراعية والصناعية ووضع سياسة شاملة للاسعار تنبثق من سياسة التنمية الزراعية

والصناعية ، علما بأنه في الدول المتطورة الخطة العامة توجه تطور الاسعار بالاضافة الى الاستثمارات والانتاج والضرائب ، نظرا لان مفهوم البرامج والتخطيط لا يحذف السوق في المبدأ التجاري فهما عنصران مكملان من ناحية ، ويمثلان عملا مختلفا من الناحية الاخرى فالاول للتوجيه والثاني لتصحيح الاسعار يوميا بفضل مبدأ السعر الافضل للانتاج الاحسن .

ومن المفيد ان نذكر ان احدى المؤسسات قامت بدراسة حول نسبة ارتفاع غلاء المعيشة بالنسبة للمواد الاساسية فكان الارتفاع خلال اسبوعين من ١٠/٣/٧٧ الى ٢٤|٣|١٩٧٧ ، هو ١٥ر٢ بالمئة وهذا يدل على التحرك الدراماتيكي لواقع الاسعار في لبنان بحيث ان معدل الارتفاع شهري ، يسابق الزمن ؛ والمواطن ينتظر مشاريع الاسكان والتعمير عند البدء في مرحلة الاعماء ثم دعوة المؤسسات في المستقبل والتي يزيد رأسمالها على الخمسة ملايين ليرة للقيام بمشاريع سكنية بتسليف طويل الأمد للعمال والموظفين باشراف وزارة الاسكان . أما بالنسبة للتنقليات فلا بد من تأمين المواصلات بين السكن والعمل وربط العاصمة بالمناطق وذلك بتعزيز شبكة النقل العام وتوسيع دائرة عملها .

وهنا لا بد من الاشارة الى ان مؤشر التطبيب والدواء الذي يتوزع على المواد الطبية وعلى المستشفى والتوليد والطب والدواء ارتفع خلال السنتين بنسبة تعادل ٣٠ر٥٢ بالمئة (١) .

(١) مؤسسة البحوث والاستشارات .

أما وضع الدواء في لبنان فهو يختلف عن وضعه في بقية بلاد العالم فالدولة تتدخل في معظم البلدان المتطورة عن طريق الضمان الصحي في أسعار وتسويق الادوية ، تتدخل في صناعة الدواء ومراقبة الجودة وتوفر المزايا الطبية الدقيقة • ففي سويسرا وهولندا يلتزم الضمان الصحي بالتعويض فقط عن الادوية الارخص بين مثيلاتها : أما في فرنسا التي يوجد فيها حوالي ٣٠٠٠ صنف دواء مقابل ١٠٠٠٠ صنف دواء في السوق اللبنانية تقريبا فقد خفضت الدواء الى الحد الادنى المعقول ولا يقبل الضمان الصحي أي دواء جديد الا اذا اثبتت المختبرات تفوقه على غيره في معالجة الامراض ، وتخفيض سعر العلاج •

وفي لبنان بالرغم من محاولات التسعير الجديدة يبدو المشروع القائل بحصر استيراد الدواء بشركة مختلطة بين القطاع العام والقطاع الخاص تراقب جودة الدواء وسعره المخفض ذا أهمية ، كما ان هناك اقتراح بحصر استيراد الدواء بالضمان الاجتماعي وتوزيعه تحت اشرافه بالتعاون مع وزارة الصحة •

٣ ـ دور النقابات ... التعاونيات ...

يمكن للنقابات ان تلعب دورا مهما على صعيد التعاونيات الاستهلاكية والتعاونيات الانتاجية الزراعية بالاضافة الى التعاون مع الدولة والحركات الاجتماعية في سبيل تحسين الشروط الاقتصادية والاجتماعية لاعضاء التعاونية •

والتعاونية تتمتع حسب القانون بالشخصية المعنوية ولها حق التملك والتعاقد ... بالاضافة الى امكانية التجمع في اتحادات لجميع التعاونيات التي تعمل في قطاع واحد على صعيد المناطق اولا ثم على الصعيد الوطني •

أهم مبادىء التعاونية مواجهة سيطرة الاحتكارات ، ومن هنا كانت ضرورة تعميم التعاونيات الاستهلاكية على جميع المناطق خدمة للمواطنين علما بأنه يجب أن تتوفر بعض الشروط لانجاح التعاونية منها :

١ ـ وجود ادارة مؤمنة بمبدأ العمل التعاوني وذات خبرة عملية في ميدان ادارة التعاونيات •

٢ ـ تجميع اكبر عدد ممكن من الاعضاء المؤمنين بتشجيع العمل التعاوني •

٣ ـ تأمين رأسمال يكون كافيا لتأمين وتخزين كميات من السلع الاساسية لتبقى مؤمنة دون التأثر بثقليات الاسعار السريعة ، مع الاحتفاظ بمبلغ من رأسمال الاحتياطي لمواجهة الحالات الطارئة •

٤ ـ التعامل مع المنتجين مباشرة دون الحاجة الى الوسيط ويفضل للتعاونية الاستيراد مباشرة من الخارج لتحقيق الغاية

الاساسية من وجودها (١) •

ويرى بعض الخبـراء بأن التعاونيات وخاصة الاستهلاكية منها هي الحل الافضل لمواجهة أعباء المعيشة وقد أصبحت الركيزة الاقتصادية للعديد من البلدان المتطورة • ففي قبرص مثلا نحـو الف تعاونية زراعيةواستهلاكية، وكذلك بلاد اسكندنافيا وبعض الدول الغربية تعتمد أساسا على التعاونيات ، ففي السويد تؤمن التعاونيات الاستهلاكية ٦٠ بالمئة مـن المشتريات الاساسية و ٦٧ بالمئة في ايسلندا •

والتعاونية مشروع اقتصادي يؤسسه مجموعـة أشخاص مرتبطين بوحدة المصاحة بغيـة تحسين الاوضـاع الاقتصاديـة والاجتماعية •

وهناك من يعتقد من الخبراء بأنـه على التعاونية أن تخضع الى قواعد ومبادىء روتشدال التي نشرهـا الحلف التعاونـي الدولي في مؤتمر ١٩٣٧ ونشرهـا بعنـوان مبـادىء روتشدال السبعة :

١ ـ كل شخص له حق الانتساب الى التعاونية التي لهـا علاقة مباشرة بنشاطاته الخاصة اي وحدة المصلحة والمشكلة •

(١) ندوة ابحاث جمعية العلوم الادارية ١٩٧٥ •

٢ ـ التعاونية تعني بالمسائـل الاقتصاديـة والاجتماعية ، وعلى أعضائها عدم القيام بأي نشاط دينـي أو حزبـي لتفادي النزاعات والتصادم بين أعضائها •

٣ ـ صوت واحد للفرد الواحد بغض النظر عـن عـدد الاسهم التي يملكها في التعاونية •

والعدالة بين أفرا دالتعاونية تخضع للاسس التالية :

١ ـ اعطاء الرأسمال السهمي في التعاونيات فائدة محدودة وهذا المبدأ لا يمكن للرأسمال السيطرة على الاعضاء •

٢ ـ توزيع الفائض من المال على اعضاء التعاونية بنسبـة تعاملهم معها وليس بنسبة ما يملكون من أسهم •

٣ ـ تخصيص قسم من الفائض للمشروعات التربويـة والتثقيفية •

٤ ـ يعتبر البيع نقدا طريقة من طرق التعامل تلجأ اليـه التعاونية حتى تتفادى الوقوع في المصاعب المالية كالعربون •

هذه المبادىء الاساسية التي يقوم عـلى أساسها العمـل التعاوني نذكرها كما وردت باسم مبادىء روتشدال ، في نـدوة الابحاث للجمعية الادارية اللبنانية •

ويرى بعض الخبراء امكانية انشاء تعاونيات شتى منها الاسكانية والثقافية والزراعية وهي أهمها لانها تساهم في شراء المعدات الزراعية الحديثة ونحن في لبنان بحاجة الى هذا النوع من التعاونيات .

كذلك ، والكلام للخبير أيضا « فالتعاونيات الاستهلاكية يمكن ان تكون الحل الافضل للفئات التي تتخبط في صعوبات اقتصادية وللفئات ذات الدخل المحدود ... والتعاونيات هي مدارس اخلاقية وانسانية ومعاملة الغير كمعاملة النفس وافادة الفرد عن طريق افادة المجموع » الخ ..

وأيضا فالنقابات يمكن ان تلعب دورا في انشاء التعاونيات الاستهلاكية لتأمين البضائع والسلع ذات النوعية الجيدة بالسعر الادنى والتعاون مع التعاونيات الزراعية والانتاجية لتأمين تصريف انتاجها بعيدا عن تحكم الوسطاء والتجار فيما خص الانتاج الزراعي المحلي لان بعضها وخاصة في البقاع يباع بسعر قد يزيد عن الضعف في بعض الاحيان بالنسبة للسعر الاساسي . يضاف الى ذلك التعاونيات الزراعية التي تبغي تحسين ورفع مستوى الانتاج الزراعي، وتأمين احتياجات الزراعة من الاسمدة والادوية والمعدات بسعر الكلفة بحيث تتجه الاعمال كلها لمصلحة جميع المزارعين دون تمييز .

كما يمكن للنقابات أن تلعب دورا مع الحركات الاجتماعية على صعيد انشاء معاهد خاصة بالتعليم الحرفي في المناطق المتخلفة

وتأمين دورات سريعة لتعلم المهن البسيطة كمهن البناء والصناعة اليدوية بحيث يصبح اولئك الذين لا يملكون المؤهلات لدخول المدارس المهنية عمالا مهنيين في سوق الاستخدام ، كما ان دور النقابات بالتعاون مع الحركات الاجتماعية المختصة باقامة دورات تعليمية وتدريبية للنساء في المناطق المحرومة وخاصة التعليم الحرفي كالخياطة والنسيج وحياكة السجاد والتطريز ... الخ وغير ذلك مما سبق ذكره على صعيد التنمية الريفية .

ويمكن للنقابات ان تساهم مع الدولة والحركات الاجتماعية أو بصورة منفردة على صعيد التأهيل المهني لمعاونة العاجزين والمعاقين الذين كثر عددهم بعد الاحداث ، وذلك لتعليمهم المهنة الملائمة ، وهذا يعني بأن للتنظيمات النقابية دور على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي في حال توفر شروط العمل السليم والنظرة الموضوعية للمفهوم النقابي الحديث . ومبدأ انشاء التعاونيات يفرض انماء روح الجماعي وتنمية الحس الجماعي للعمل في سبيل مبدأ سيادة المصلحة العامة .

هذا بعض ما تستطيع روحية العمل التعاوني النقابي، القيام به على الصعيد العام كفريق فاعل في البلاد ، عن طريق الاقتراحات الاقتصادية بالنسبة لدور الدولة في فرض رقابتها على حاجات المواطن الرئيسية كالمواد الغذائية الاساسية والطبابة والدواء والاستشفاء والسكن والتفاوت بين مختلف المناطق اللبنانية .

ولا يسعنا اغفال أهمية التسليف التعاوني وفائدته في تشجيع التعاونيات ، التي بدأت تظهر في أوائل الستينات في لبنان حيث بلغت عام ٧٢ نحو ٤٨ تعاونية وعدد اعضائها ٧١٥٨ منها ٣٦ تعاونية زراعية و ١٠ استهلاكية و ٢ حرفية وثقافية .

وقد تأسست بين أواخر عام ١٩٧٢ وأوائل عام ١٩٧٣ حوالي ٢٣ تعاونية عدد اعضائها المؤسسين ٥٠٨ أعضاء (١) . وهذا يعتبر تقدم نسبي ، ولكنه يحتاج الى شبكة فاعلة من التعاونيات الاستهلاكية والتعاونيات الزراعية ، بالاضافة الى التعاونيات الحرفية التي تتحمل النقابات واتحاداتها عبء التأسيس لهذه التعاونيات والفعالية والتنظيم بغية حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للطبقة العاملة في لبنان بالاضافة الى بعث القدرة على التحرك والانتظام في تعاونيات استهلاكية وزراعية وحرفية .

(١) في القطاع الاستهلاكي بلغ عدد التعاونيات ٣٥ تعاونية ــ نهاية عام ١٩٧٤ ــ اما التعاونيات الزراعية فبلغ عددها ٦٤ تعاونية .

AUL LIBRARY BEIRUT

ETUDE COMPARATIVE ENTRE LA PLANIFICATION LIBANAISE ET LA PLANIFICATION EGYPTIENNE

1960 — 1970

Etude théorique

Préface

La planification proprement dite, comme cadre des programmes d'investissements et comme instrument d'orientation du développement économique et du progrès social à long terme, tel le V plan en France, n'est pas adaptée au Liban; mais nous pouvons trouver un plan Quinquennal de développement pour les années 1965-1969.

Le ministre du Plan avait soumis le projet du plan, préparé par la mission (IRFED) dirigée par le Père Lebré, au Conseil du plan pour étude et avis. Après avoir étudié ce projet, le Conseil de plan a jugé préférable de présenter un plan modifié tenant compte prioritaire des possibilités d'exécution et des moyens de financement nécessaires après consultation des administrations intéressés.

Les dépenses de développement ont été ainsi évaluées à 1080 millions de livres libanaises, soit à peu près 200 millions par an.

Le Conseil du plan a tenu compte, pour la réalisation des objectifs de la planification, des possibilités financières et des possibilités d'éxecution actuelles et de la nécessité d'éviter toute inflation.

En ce qui concerne les possibilités financières le Conseil du plan a estimé d'une part les recettse publiques durant la période 1965 — 1970 et d'autre part les dépenses dans la première partie du Budget ainsi que les dépenses ordinaires d'entretien, d'équpements, etc... ceci détermine le surplus des recettes publiques pouvant être affecté aux projets de développment durant de quinquenat.

L'estimation des recettes des années 1965 - 1969 a été basée sur les recettes effectives de la période 1954 — 1963, en se basant sur le taux d'évalution des recettes des dix dernières années.

Les dépenses du Budget ont été divisées en deux catégories:

A) Dépenses ordinaires qui comprennent celles de la première partie du Budget et celles de la deuxieme partie, ayant trait à l'entretien d'équipement administratif, les subventions et autres dépenses ordinaires.

B) Dépenses de développement qui comprennent celles de la troisième partie du Budget Général, celles du

programme d'équipement de l'office de la réconstruction et les dépenses de développement dans la deuxième partie du Budget; elles comprennent aussi des dépenses considérées actuellement comme dépenses de développement. (1)

Les représentants du Gouvernement Libanais d'une part et les délégués des institutions spécialisées de l'organisation des Nations Unies d'autre part, sont convenus d'organiser une coopération en vue d'élaborer, puis de réaliser, un programme global et intégré de développement.

A la fin de l'année 1970 début 1971, le ministère du Plan et l'appareil de planification mis en place avec l'aide des institutions spécialisées, doit avoir achevé la préparation d'un programme quinquennal de développement du Liban.

En Egypte, où le régime économique égyptien est qualifié de régime socialiste coopératif planifié, le plan indique le volume de l'investissement dans le cadre de la production et la consommation avec l'orientation pour la totalité de l'économie ; «un plan de «mélange» entre la planification socialiste, dont le profit reste le ressoti principal du dynamisme dans le secteur privé comme dans le secteur public».

Le plan indique le volume des capitaux additionnés par l'investissement de manière que les investissement se

(1) Ministére du plan 1971

réalisent à travers le volume déterminé par le plan de l'état dont l'exécution se fera à des dates déterminées d'avance.

De plus, l'Etat intervient dans la distribution de l'équipement nécessaire importé des matières premières, des engrais, des produits intermédiaires et de la main d'œuvre qualifiée.

Le plan indique le niveau des prix pour réaliser les exigences de la politique économique et sociale. M. Patrique Aurbyana explique le régime économique Egyptien en ces mots «les profits restent un ressort déterminant pour le succés des entreprises Egyptiennes, le volume des investissements est déterminé par le plan central... la planification Egyptienne se situe au carrefour entre la planification impérative dans les pays de l'Est et la planification indicative réalisée en occident» ici la production Egyptienne se situe dans le cadre d'un plan global «plan à long terme, plan quinquennal et plan annuel»...

La planification à long terme détermine le volume de la production de l'emploi et l'investissement dans l'industrie dans l'agriculture dans le secteur des services.

Première Partie :

Au Liban le projet du plan de 1970 à pour but:

— D'étudier l'ensemble des problèmes économiques sociaux et éducationnels que posent la situation actuelle

et de préparer à partir de cette étude un programme de développement indiquant:

— Les objectifs de développement.

— Les voies et moyens permettant de les atteindre.

— Les actions à entreprendre.

— De formuler et d'adopter ultérieurement, si besoin, un programme de coopération technique associant l'ensemble des institutions des organisations des Nations Unies à la réalisation du programme (1) de développement du Liban.

Les préfets du developpement ne déterminent pas les taux de croissance à long terme à travers un plan global qui détermine le volume de la production intérieure brute, les importations et ses composants, la distribution des produits entre : produits de consommation, produits d'investissement, et produits destinés à l'exportation et la distribution du revenu national entre l'épargne et la consommation.

Problèmes économiques: Le projet de plan au Liban en 1970 traite:

— Le Déséquilibre entre les secteurs économiques. L'agriculture et l'industrie étant en retard sur les services.

---

(1) Voir «Le Dossier de planification» ministère de plan 1971.

— Les Insuffisances entre les secteurs économiques.

— Le Déséquilibre chronique et important de la balance commerciale comblé par d'importantes rentrées des capitaux flottants .

— Insuffisance des structures financières adoptées aux exigences du développement en raison de l'abscence de sources de crédits à moyen et à long terme. (1)

En ce qui concerne la présentation des comptes, elle est la même que cellledes années précédentes. En particulier le compte de base celui des biens et services a été établi à partir des statistiques de la production agricole et les enquêtes effectuées auprès des principaux établissements industriels le compte des services financières a été établi à partir des résultats des enquêtes effectuées précédement sur les compagnies d'assurance des chiffres recueillis auprès de la Banque Centrale et de l'étude des principaux indicateurs.

L'estimation des différentes activités de services à été faite à partir des enquêtes en 1966. Le calcul des marges commerciales s'est fait sur la base des coefficients utilisés par les comptes des deux années précédentes, ces coéfficients pouvaient être considérés comme toujours valables, il est d'autre part difficile, en l'abscence des statistiques détaillées sur les prix d'origine et les prix de gros et de détails, de suivre l'évolution des marges commerciales.

(1) Le projet du plan est resté une théorie abstraite...!!

Il est inutile de remarquer qu'il est difficile d'analyser l'évolution des ressources des ménages vu que les renseignements relatifs au volume et à la structure de l'emploi aux taux des salaires et aux indices des prix sont assez rudimentaires.

En Egypte le plan détermine le volume de l'investissement 85% ... dont l'exécution sera dirigée par le secteur public ... de plus le plan indique le pourcentage de l'épargne (soit 70%) nécessaire au financement des entreprises.

L'épargne de l'Etat est formée de l'excédent du Budget national avec le revenu propre de l'assurance, et des compagnies d'assurance dont l'état a la possibilité de déterminer le pourcentage de l'épargne à travers les hausses des impôts et la réduction de la consommation publique... par les impératifs pour les secteurs, pour le pourcentage des profits épargnés, et de même pour les coopératives...

De plus les cooperatives assurent l'offre des produits agricols dans les régions rurales, il est facile de calculer le pourcentage de l'épargne des coopératives agricoles.

De plus les capitaux étrangers destinés à l'investissement sont entrés dans les comptes de l'état; ajoutons que les crédits étrangers à moyen et à long terme destinés à l'investissement sont investis par l'intermédiaire de l'Etat.

Le plan quinquennal a indiqué la hausse de la consom mation en un rapport de 4,8% pour chaque année, mais la hausse a dépassée les prévisions dans le plan.

Le but du plan quinquennal 1960 - 1965 a été d'augmenter la production intérieure de 40% ; le problème reste le secteur privé, pour la planification la difficulté réside dans les entreprises familiales, personnelles, et les société coopératives privées,... l'expansion dans ce secteur reste limitée et l'épargne est très mobile et il n'est pas facile de la mobiliser.

Problèmes Sociaux: Pour le developpement économique du Liban, les problèmes Libanais qui nécessitent une solution urgente sont:

1 — La Pression démographique aggravée par l'immigration.

2 — Le chômage des diplômés à partir du baccalauréat qui tend à s'aggraver en raison de l'influence vers l'enseignemnt secondaire et supérieur qui dépasse le rythme de création des emplois correspondants.

3 — L'inégalités sensibles dans la distribution des revenus tant sur le plan régional que sur le plan personnel pouvant entrainer des tensions sociales.

4 — Les services et équipements sociaux encore insuffisants.

5 — L'afflux de la population de la campagne vers la ville.

6 — L'appareil administratif généralement au dessous des tàches qui lui incombent plus particulièrement dans le secteur de la fiscalité et des services sociaux.

Ces problèmes suspendus restent sans solution et sans planification basée sur des prévisions scientifiques.

En Egypte, la planification a pris en considération son but de doubler le produit national brut pour dépasser le seuil de l'accroissement démographique la rédistribution des revenus par la progressivité de l'impôt et les garanties pour les défavorisés.

En ce qui concerne la nationalisation M. Aubyan a écrit: «Le secteur privé n'a pas donné les résultats prévus dans le plan dans le domaine de l'imvestissement pur et l'épargne ce pour cela l'Etat a commencé la nationalisation en 1961 avec centralisation de la gestion du Commerce extérieur et de la plus grande partie de la production industrielle avec l'initiative des coopératives agricoles ... C'est le premier pas vers la société socialiste dans la cadre de la révolution sociale».

La réforme agraire a son rôle dans la rédistribution des revenus. Le plan a indiqué la distribution des terrains agricoles pour 372 milles familles.

La réforme agraire a distribué 18% de la totalité des terrains agricoles, et il a profité 27% du nombre 1,363.000 familles qui vivent de l'agriculture.

L'institut de planification nationale a révélé que les dépenses sanitaires 28,8 millions de livres soit, 1,8 du produit national... celles des recherches et de l'instruction soit 5,8 du produit national...

فهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمـــة	٥
الفصل الاول	
قضايا السكان والتوسع الديموغرافي (السكاني)	
نظرة عامـــة :	٧
السكان توزيع واحصاءات	١٠
الاسكـــان	٢٠
الفصل الثانـــي	
حول قضية رأس المـــال	٢٥
الادخار والاستثمار والتضخم	٢٧
بلدان العالم الثالث	٢٩
الواقع الحالـــي	٣٧

الموضوع	الصفحة

الفصل الثالث

اضواء على تنمية المناطق المتخلفة

١ ــ مبادىء عامة في التنمية ٤٠
٢ ــ اهمية التنمية الزراعية ٤٧
٣ ــ ملاحظات عامة حول التنمية في المناطق ٥٣
٤ ــ الليطانـي ٦١
٥ ــ الثروة الحيوانية ٧٢
٦ ــ التعليم المهنـي ٧٦
٧ ــ التسويـق ٧٩

الفصل الرابـع

اضواء على تنمية المناطق المتخلفة ٨٤

ملحـــق

النقابات ... دورهـا ٩٧
مقارنة بين التخطيط اللبناني والتخطيط المصري ١٩٦٠ ــ ١٩٧٠ (بالفرنسية) ١١٣